مؤقت



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٦٥٣

الاثنين، ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الساعة ٠٠/١٨

نيويورك

الرئيس:	السيد سومافيا	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	ألمانيا	السيد ايتل
	إندونيسيا	السيد ويبيسونو
	إيطاليا	السيد ترزي دي سانت أغاتا
	بوتسوانا	السيد نكغوي
	بولندا	السيد فلوسوفتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد كويتا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد بلملي
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة (S/1996/280)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/١٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ موجهة من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1996/280)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن وإسرائيل وأفغانستان والإمارات العربية المتحدة وباكستان وتركيا وتونس والجزائر وجمهورية إيران الإسلامية والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وكوبا وكولومبيا والكويت ولبنان وماليزيا والمغرب والمملكة العربية السعودية يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد يعقوبي (اسرائيل) والسيد مبارك (لبنان) مقعدين إلى طاولة المجلس؛ وشغل السيد البطاينة (الأردن) والسيد فرهدي (أفغانستان) والسيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة) والسيد كمال (باكستان)، والسيد طانش (تركيا) والسيد عبدالله (تونس) والسيد تاخت - رافانتشي (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد الزوي (الجماهيرية العربية الليبية)، والسيد حلاق (الجمهورية العربية السورية) والسيد رودريغيس - باريا (كوبا) والسيد غارسيا (كولومبيا) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد تاناراجاسينغام (ماليزيا) والسيد السنوسي (المغرب) والسيد اللقاني (المملكة العربية السعودية) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. والمجلس يجتمع الآن استجابة للطلب الوارد في رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ موجهة من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1996/280).

المتكلم الأول هو ممثل لبنان، الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد مبارك (لبنان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن لبنان يناشدكم مرة أخرى، حضرات أعضاء مجلس الأمن، أن تتخذوا إجراء لوقف العدوان العسكري الإسرائيلي على بلدي وشعبه وسلامته الإقليمية واستقلاله وسيادته. إن هذا العدوان العسكري يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبوجه خاص القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) واتفاق الهدنة لعام ١٩٤٩ بين لبنان وإسرائيل.

وما فتئ لبنان منذ خمسة أيام يتعرض لعدوان إسرائيلي، برا وبحرا وجوا. وإن اسرائيل تقتل وتجرح المدنيين اللبنانيين وفي الوقت ذاته هناك أعداد كبيرة جدا من المشردين من جنوب لبنان والمناطق المحيطة به.

وهذه الحالة لا يمكن احتمالها. إنني هنا اليوم لكي أرجوكم، السادة أعضاء المجلس، اتخاذ إجراء سريع لوقف هذا الجنون الإسرائيلي.

وعلى النقيض مما يزعمه المسؤولون الإسرائيليون ومن يساندونهم، فإن التصعيد الحالي جاء نتيجة للهجمات الإسرائيلية المستمرة وعمليات القصف الإسرائيلي في عمق الأراضي اللبنانية، الأمر الذي يتسبب في قتل الرجال والنساء والأطفال. وهذا انتهاك لما يعرف بتفاهم تموز/يوليه ١٩٩٣، لذلك فإنه يجتذب رد فعل من المقاومة اللبنانية.

وإن سجلات مجلس الأمن زاخرة بمراسلاتي المستمرة لتبليغ المجلس بالسلسلة الطويلة من البؤس الذي ألحقته إسرائيل بلبنان.

وتتصاعد الأنشطة العسكرية الإسرائيلية بمعدل مفزع. إذ تقصف القوات العسكرية الإسرائيلية، جوا وبحرا وبرا، منطقة تمتد من جنوب لبنان الى شماله مما تسبب في تشريد مئات الألوف من المدنيين. ولا ينبغي النظر الى هذه الدائرة الجديدة من العنف بمعزل عن الموقف العام في الجنوب وفي البقاع الغربي. إن المسألة ليست مسألة مَن الذي بدأ بإطلاق هذا الصاروخ أو ذاك. إنها نتيجة لاحتلال إسرائيل، منتهكة بذلك انتهاكا صارخا قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وفضلا عن ذلك، فإن هذه الدائرة الجديدة من العنف على نطاق واسع أطلقها الإسرائيليون لخدمة المطامح الانتخابية للحكومة الإسرائيلية. وهذا جنون مطبق.

وما تزال إسرائيل منخرطة في اعتدائها القاتل على لبنان. ويتزايد عدد الإصابات بشكل مستمر والدمار في الممتلكات ضخم جدا ونتيجة هذا العدوان منذ بدايته كما يلي:

يوم الأربعاء، ١٠ نيسان/ابريل، تعرض كل الساحل اللبناني الجنوبي لحصار بحري مكثف. وقامت المدفعية الاسرائيلية بالقصف المكثف لمعظم قرى الجنوب والبقاع الغربي. وقام السلاح الجوي الإسرائيلي بانتهاك المجال الجوي اللبناني بالقصف العسكري المكثف لمعظم مناطق لبنان.

ويوم الخميس، ١١ نيسان/ابريل، أغارت اسرائيل على القطاعات المدنية من الجزء الجنوبي من بيروت واستهدفت مستشفى الساحل وثكنات الجيش السوري بالقرب من مطار بيروت. وفضلا عن ذلك شنت غارات أخرى على العديد من القرى في الجنوب - مليطة، وعين بوسوار، وجباع. ولا يزال مستمرا دون هوادة الحصار البحري المفروض على كل السواحل اللبنانية والقصف بالمدفعية للعديد من القرى في الجنوب وفي البقاع الغربي - صور، النبطية، شعور، زبقين، ياطر، القليلة، مليطة، دير غاية، ميفدون، جبشيت، خربة سلم، شوقين، مجدل سلم، زبدين، الحنية. وعلاوة على ذلك أصابت الصواريخ الاسرائيلية سيارة مدنية في بلدة جبة مما أسفر عن مقتل جميع مَن كانوا يستقلونها. وحصيلة الإصابات في ذلك اليوم كانت خمسة قتلى من المواطنين من بينهم جندي في الجيش اللبناني و ٢٥ جريحا من المدنيين.

وفي يوم الجمعة، ١٢ نيسان/أبريل، قصفت المدفعية الإسرائيلية العديد من القرى في الجنوب والبقاع الغربي هي: النبطية، المنصوري، الحنية، ياطر، حاريص، برعشيت، شقرا، ميفدون، الصوانة، كفر رمان، حبوش، عرب صاليم، كفر ملكي، طولين، سحمر، يحمر، زلاية، لباية، مشغرة، تبنين، جميجمة، حتشيت، كفر سير، كفر تبنيت. وعلاوة على ذلك أغارت الطائرات العمودية الاسرائيلية على البقاع الجنوبي والغربي، قاذفة بالقنابل شوقين، النبطية، مالية، صور، صربا، وقصفت القوات الاسرائيلية الجزء الجنوبي من بيروت: حارة حريك، بير حسن، طريق المطار وحي السلم.

والحصار البحري لا يزال ساريا، وقد أنذر الاسرائيليون اللبنانيين بترك ديارهم في أربعين بلدة وقرية في الجنوب، مما أسفر عن هجرة واسعة النطاق صوب صيدا وصور وبيروت. وهذه القرى هي القليلة، خربة سلم، جبشيت، النبطية، ياطر، المنصوري، الحنية، بازولية، زبقين، جبل البطم، مجدل زون، صديقين، عيتات، مجدل سلم، شقرا، قبريخا، طولين، الغندورية، السلطانية، بير السلاسل، جميجمة، صفد البطيخ، زوطر الغربية، زوطر الشرقية، يحمر، تبنين، شوقين، قعقعية الجسر، كفر رمان، عرب صاليم، عيتا الجبل، كفرا، ميفدون، أدشيت، كفر سير. وكانت حصيلة الإصابات في ذلك اليوم ٦ قتلى و ٢٢ جريحا من المدنيين، وتشريد ٠٠٠ ٥٠ آخرين من الجنوب.

وفي يوم السبت، ١٣ نيسان/أبريل، استمرت عمليات القصف الاسرائيلية على نطاق واسع، بمعدل ٤٠ قذيفة من مدافع الهاون في الدقيقة سقطت على قرى عديدة في الجنوب والبقاع الغربي هي: الحنية، القليلة، شيتية، الكنيسة، قانا، صديقين، برعشيت، شقرا، الصوانة، النبطية، صور، مجدل سلم، زبقين، حروف، جبشيت، المنصوري، ياطر، الدوير، الكفور، تومعات نيحا، البازورية، جباع، عين قانا، حبوش، كفر رمان، زبدين، ميدون، عين التينة، بير السلاسل.

وواصلت الطائرات العمودية الاسرائيلية غاراتها على الجنوب والبقاع فهاجمت جبل البطم، القليلة، مجدل سلم، تبنين، الصوانة، الرمادية، صديقين، كفرا، برعشيت، خربة سلم، البازورية، حاريص، شقرا، محرونة. وأصابت قذيفة اسرائيلية سيارة اسعاف

لبنانية في المنصوري، في منطقة صور مما أسفر عن مقتل أربعة أطفال، وإصابة منزل في بلدة سحمر في البقاع الغربي مما أدى إلى قتل أفراد الأسرة كلهم البالغ عددهم خمسة.وأصدر مزيد من التحذيرات الاسرائيلية لإخلاء منطقة النبطية والبقاع الغربي. وبلغت حصيلة الإصابات في ذلك اليوم ١٢ قتيلا و ٣٠ جريحا من المدنيين، وبلغ عدد المشردين من الجنوب ٢٠٠ ٠٠٠ آخرين من المواطنين اللبنانيين.

ويوم الأحد الموافق ١٤ نيسان/أبريل، واصلت اسرائيل قصف جميع المناطق اللبنانية جوا وبرا وبحرا. وقصفت الطائرات الحربية الاسرائيلية ضاحية بيروت الجنوبية، أي بير العبد، وحارة حريك، والغبيري. علاوة على ذلك، قصفت الطائرات الحربية الاسرائيلية محطة توليد الكهرباء في الجمهور الواقعة شرق بيروت. وأصدرت اسرائيل المزيد من الإنذارات بإخلاء صور وجميع القرى المحيطة بها. وقصفت البلدات التالية: صور، والحنية، والعزبة، والخليلي، وصديقين وبرج الشمالي. وأغارت اسرائيل أيضا على مخيم اللاجئين الفلسطينيين في البداوي في شمال لبنان، ومنعت قوات اسرائيلية المرور على طريق بيروت - صيدا، معتبرة أي انتهاك بمثابة استفزاز يستوجب قصفا مباشرا. وبلغ عدد الضحايا خمسة قتلى و٣٠ جريحا، ووصل عدد المشردين إلى ما يزيد على ٠٠٠ ٦٠٠ نسمة.

واليوم، الاثنين ١٥ نيسان/أبريل، دخلت تعزيزات اسرائيلية إلى لبنان. ويجري قصف منتظم لصور ومواقعها الأثرية المحمية دوليا بمعدل ١٠٠ قذيفة في الدقيقة. ويستمر القصف على جميع البلدات والقرى المذكورة أعلاه. ويستهدف سلاح الجو الاسرائيلي ضواحي بيروت وقصفت محطة أخرى لتوليد الكهرباء في قرية بصاليم، شمال شرقي بيروت. والتهديدات وأعمال التخويف الاسرائيلية تتكثف، والحصار البحري لا يزال قائما بشدة.

وقبل قدومي إلى مجلس الأمن، تلقيت معلومتين أخريين. أولا، قصف سلاح الجو الاسرائيلي أكبر محطة لتوليد الكهرباء في لبنان في الجية. وثانيا، حدثت ٤٨٤ غارة جوية اسرائيلية اليوم وحده. وبلغ إجمالي عدد الأشخاص المشردين حتى اليوم ٠٠٠ ٨٠٠ نسمة.

إن الأعمال العسكرية الاسرائيلية ضد لبنان هي أعمال عدائية. ويشكل هذا العدوان تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وانتهاكا لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

وفي عام ١٩٧٨، نشر مجلس الأمن آلاف الجنود التابعين للأمم المتحدة وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) بغرض تأكيد انسحاب القوات الاسرائيلية، واستعادة السلام والأمن وإعادة ترسيخ السلطة الفعالة للحكومة اللبنانية في المنطقة. ومنذ ذلك الحين، أبقى المجلس هذه المسألة قيد نظره، وترفض اسرائيل حتى اليوم الامتثال لذلك القرار.

وباتت أية مقاومة للاعتداء الاسرائيلي تسمى فورا عملا إرهابيا. واسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى موقف لبنان الثابت من هذه النقطة؛ ففي حين يؤكد لبنان إدانته الثابتة لجميع أشكال الإرهاب، فهو يؤيد تأييدا راسخا الحق المشروع للشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي. فما عندنا في جنوب لبنان هو احتلال أجنبي، واللبنانيون يمارسون حقهم المشروع في الدفاع عن أنفسهم ضد الاحتلال وسوء الاستعمال لحقوق الإنسان والتشريد.

ولقد تم التأكيد مجددا على هذا المبدأ مرارا وتكرارا في الإعلانات الرسمية الصادرة عن رؤساء الدول والحكومات في الجلسة الاحتفالية بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمتنا. فما يحدث في لبنان اليوم هو مقاومة ضد احتلال أجنبي.

إن الاحتلال الإسرائيلي للبنان إرهاب. ومنذ عام ١٩٧٨، ترفض اسرائيل الامتثال للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي

> "يطلب احترام سلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دوليا، احتراما كاملا،"(القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، الفقرة ١)

و

> "يطلب إلى اسرائيل أن توقف في الحال أعمالها العسكرية ضد سلامة لبنان الإقليمية، وتسحب على الفور قواتها من كامل الأراضي اللبنانية،" (المرجع نفسه، الفقرة ٢)

وبدلا من الامتثال للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) أنشأت اسرائيل ما يسمى بالمنطقة الأمنية في جنوب لبنان والبقاع الغربي مديمة احتلالها للبنان.

وأود في هذه المرحلة أن أوجز بعض التوقعات والاستنتاجات الخاطئة لإسرائيل في القيام بأعمال القصف الجديدة على لبنان على نطاق واسع. أولا، إذا كانت اسرائيل تفكر أن العنف هو الحل، ينبغي لها أن تعلم أن العنف لن يخدمها في شيء؛ فهو لن يعمل إلا على زيادة البؤس والمعاناة والدمار. وتاريخ اسرائيل الكامل منذ عام ١٩٤٨ مليء بهذا المنطق المشوه.

وثانيا، لو كانت اسرائيل تفكر أن إدامة ما يسمى بالمنطقة الأمنية حل آخر، فهنا ينبغي لإسرائيل أن تعلم أنها مخطئة. فما يسمى بالمنطقة الأمنية فشل كامل، ولم تحقق الأمن لإسرائيل.

وثالثا، لو كانت اسرائيل تفكر أنها تستطيع أن تبقي عملية السلام في حالة سليمة عن طريق دمج العنف مع الدبلوماسية، فينبغي لإسرائيل أن تعلم أيضا أنها مخطئة. وبوسع اسرائيل أن ترى بوضوح النتائج المؤسفة لأعمالها الحربية على عملية السلام منذ عام ١٩٩١.

ورابعا، إذا كان الغرض من ممارساتها حمل لبنان على القبول بالاستسلام، فهذا مرة أخرى أمل عقيم. فلبنان لن يكون في سلام مع اسرائيل ما دامت اسرائيل لا تنسحب من جنوب لبنان تنفيذا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومن مرتفعات الجولان إلى الخط الذي كان قائما يوم ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ تنفيذا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ولقد حان الوقت أن تنسى اسرائيل مرة وإلى الأبد أحلامها الميئوس منها في هذا الصدد. ولقد أثبت التاريخ لإسرائيل تماما في مناسبات عديدة الفشل الكامل لهذا النوع من التفكير العقيم.

وخامسا، لو كان غرض الممارسات خلط الإرهاب مع مقاومة الاحتلال الأجنبي، نقول لإسرائيل، "لا تضيعي وقتك". فالواضح للجميع أن مقاومة لبنان حق مقدس. ولإسرائيل الانسحاب وإنهاء الاحتلال الذي هو سبب المقاومة.

إن الأطفال يذبحون في سيارات الإسعاف، ويسقط العجائز رجالا ونساء في لبنان كل دقيقة لغرض واحد وهو مساعدة الحكومة الإسرائيلية في طموحاتها الانتخابية. فهذا جنون بحق.

ماذا حققته السلطات الاسرائيلية بشن عدوان جديد واسع النطاق ضد بلدي؟ مجرد إضافة إحصائيات جديدة عن الموت والبؤس إلى سجلهم المعروف جيدا الذي يحتوي على أعمال القتل. ومنذ أن بدأت عملية السلام في مدريد عام ١٩٩١، تشن اسرائيل غارات الموت والدمار على لبنان، لماذا؟ لأنها ترفض مجرد الامتثال للقانون الدولي وتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

إنني أناشد مجلس الأمن في هذه الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة أن يعمل على نحو عاجل من أجل وضع حد للإرهاب الاسرائيلي، وإدانة هذا الاعتداء، وحمل اسرائيل على الانسحاب إلى حدود لبنان المعترف بها دوليا وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

إن العدوان الإسرائيلي في لبنان يضر على نحو خطير بعملية السلام. وينبغي للجميع أن يدركوا أن العدوان الإسرائيلي ضد لبنان اليوم هو عملية تدمير. وإسرائيل تتحمل المسؤولية الكاملة عن الجرائم المرتكبة في بلدي.

ولقد وضح وفد بلدي في مناسبات عديدة في محادثات السلام في مدريد وواشنطن أنه يتعين على اسرائيل أن تمتثل لتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). علاوة على ذلك، طلبنا اطلاق سراح جميع المحتجزين من السجون الاسرائيلية ومن مخيمات الاعتقال الواقعة تحت السيطرة الاسرائيلية في جنوب لبنان.

إن ما يحدث في لبنان اليوم هو نتيجة مشروع مشترك بين الارهاب الاسرائيلي والانتخابات الاسرائيلية. وهكذا يصبح بلدي المرة بعد الأخرى أول ساحة للإرهاب الاسرائيلي.

لقد قلنا دائما إن الأمن لن يدعم السلام أبدا، ولكن السلام هو الذي سيدعم الأمن. وعندما شاركنا في مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١ كنا نتوقع تنفيذ القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وبعد خمس سنوات طوال لم ينفذ أي من تلك القرارات. فإسرائيل تريد السلام وتريد أيضا أن تبقى على الأرض والماء والقدس والمستوطنات، وترفض حل مسألة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

وقال وفد بلدي أثناء محادثات السلام إن على اسرائيل ألا تخدع نفسها. فالسلام لن يسود إلا بتنفيذ صكوك الشرعية الدولية، وإلا فلن يسود السلام على الإطلاق. ولن يصبح واقعا إلا عندما تحترم حقوق جميع الأطراف. ولن ينجح إلا إذا تقيدت اسرائيل بمعادلة مدريد وهي الأرض مقابل السلام. ولن يدوم السلام إلا إذا كان عادلا وشاملا. والنذر لا تبشر بخير، والوقت آخذ في النفاذ. والعملية أصابها ضرر شديد من جراء هذا الهجوم الخاطف الثاني على لبنان خلال ثلاث سنوات.

كل وسيلة من وسائل العنف استخدمتها اسرائيل ضد لبنان منذ عام ١٩٦٨ عندما دمر السلاح الجوي الاسرائيلي الأسطول المدني اللبناني في مطار بيروت الدولي. ومنذئذ أصبح بلدي الذي تم غزوه مرتين في عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٢، هدفا يوميا للإرهاب الاسرائيلي.

ومن دواعي الأسف أن اسرائيل تظن أنها فوق القانون الدولي، ومن قبيل السخرية أن الشخص الذي تسلم جائزة نوبل هو الذي يرتكب هذا العدوان ضد بلدي. ومسؤولية المجلس الأساسية هي أن يوقف فورا العدوان الاسرائيلي. فإلى متى يتعين على لبنان أن يعاني حتى يجعل اسرائيل تفهم أن العنف لا يحل أي شيء؟

يمكن لإسرائيل أن تقتل البشر، ولكنها لن تقتل حقوقنا أبدا. وإذا كانت اسرائيل تريد أن تواصل اتباع منطق العنف الملتوي فبإمكانها أن تفعل ذلك، ولكنها لن تحقق شيئا، وستفشل كالعادة. وعليها أن ترجع إلى تاريخ العقود الأخيرة الذي يثبت بالدليل أن العدوان على لبنان ينتهي بفشل ذريع. ولا ينبغي للإسرائيليين أن يمارسوا لعبة السياسة في لبنان لأنها لم تكن في يوم من الأيام فألا حسنا لبلدهم ولا لساستهم.

وأود في هذه المرحلة أن أقتبس من كلمات النبي حبقوق في العهد القديم، والذي قال إن:

"ظلم لبنان سيغطيك" (الكتاب المقدس، حبقوق، الإصحاح الثاني: ١٧)

وعلى الاسرائيليين أن يتركوا شعبي يعيش بأن ينسحبوا من لبنان. وعليهم أن ينفذوا القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). وهناك طريق واحد أمام اسرائيل، وهذا الطريق متجه نحو الجنوب. ولا بد من تنفيذ القانون الدولي. فمنطق اسرائيل القائم على الارهاب منطق مشوه. وقوتها العسكرية هي ضعفها، وعنادها هو العمى، ومزاعمها هي محض تخيلات وأحلام. وشعوب المنطقة لن تقبل إطلاقا التوسع الاسرائيلي. وعليهم أن يعلموا أن حقنا لن يموت أبدا. وقد حاولوا مرات كثيرة أن يفرضوا علينا قوتهم العسكرية ولكنهم كانوا دائما يمنون بالفشل، وسيفشلون ثانية المرة بعد المرة. فالعنف لن يحقق لهم أي شيء.

ختاما، أود أن أتقدم بطلب وفد بلدي إلى مجلس الأمن. نطلب من المجلس: أولا، أن يأمر اسرائيل بأن توقف فورا عدوانها على لبنان وأن تسحب كل تعزيزاتها؛ ثانيا، أن يدين العدوان الاسرائيلي على لبنان وعلى مدنييه واقتصاده وبنيته الأساسية ومواقعه الأثرية، وخاصة تلك المشمولة بالحماية الدولية؛ ثالثا أن يجبر اسرائيل على تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)؛ رابعا، أن يوفر للبنان وشعبها، بالتعاون مع الأمين العام، برنامجا شاملا للمساعدة، للتغلب على المعاناة والخسائر الناجمة عن العدوان الإسرائيلي؛ خامسا، أن يبقي المسألة قيد نظره ما دام الإسرائيليون لا يتقيدون بأوامر المجلس بوقف عدوانهم، بغية عقد مزيد من الاجتماعات لاتخاذ الإجراء الملائم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): **أشكر ممثل لبنان على بيانه.**

المتكلم التالي ممثل إسرائيل، وأعطيه الكلمة.

السيد يعقوبي (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بينما كان معظم قادة الشرق الأوسط مجتمعين في الشهر الماضي في قمة صانعي السلام في

شرم الشيخ ليتعهدوا بدعم مكافحة الإرهاب، كان إرهابيو حزب الله يشنون هجماتهم على الاسرائيلي،.

وقد استهل ممثل لبنان ملاحظاته هذا المساء ابتداء من تاريخ ١٠ نيسان/أبريل. إلا أنه، منذ ١ شباط/فبراير، لقي ثمانية اسرائيليين حتفهم وجرح ٢٩ آخرون على أيدي إرهابيي حزب الله الأصوليين الإسلاميين. وفي الأسبوع الماضي أصيب ٣٦ آخرون من المدنيين في هجمات متكررة بقذائف الكاتيوشا أطلقها حزب الله على شمال اسرائيل. ومنذ ذلك الحين شن حزب الله ما يزيد على ١٠٠ هجمة بصواريخ الكاتيوشا على مدينة كريات شمونة و ٢٠ مدينة وقرية أخرى في الجزء الشمالي من إسرائيل. وعشرات الألوف يعيشون الآن في المخابئ أو رحلوا عن الجزء الشمالي من دولة اسرائيل.

وقد وصف عدد من المتكلمين إجراءات اسرائيل كما لو لم تكن هناك أية أعمال استفزازية مهلكة من جانب حزب الله ضد اسرائيل والمواطنين الاسرائيليين. وهذا الوصف كاذب ومضلل. والحقيقة هي، أنه بعد فترة طويلة من ضبط النفس، وبعد استنفاد كل الوسائل السياسية والدبلوماسية، بدأت قوات الدفاع الاسرائيلية ترد بضرب معاقل حزب الله بغارات جوية وبحرية وبالمدفعية.

إن التزام اسرائيل الأساسي هو حماية أمن جميع مواطنيها. ولن نسمح بأن تقع المراكز السكانية المدنية رهينة في أيدي حزب الله. والحكومة اللبنانية لا تملك القدرة - أو الارادة - على السيطرة على أنشطة حزب الله. وبالتالي يتعين على اسرائيل أن تدافع عن أمن مناطقها الشمالية بجميع التدابير اللازمة.

إن اسرائيل ليس لديها مطالب إقليمية على لبنان، ولا النية على الدخول في معارك مع الجيش السوري ولا مع الجيش اللبناني. ولكن لنا الحق في أن ندافع عن شعبنا وعلينا التزام بذلك.

لقد قلنا للحكومة اللبنانية مرارا وتكرارا: سيطري على حزب الله. وإذا كنت حقا، كما تدعين، حكومة لبنان ذات السيادة فهذا هو التزامك. ومن المثير للاهتمام أن الحكومة اللبنانية نزعت سلاح جميع الميليشيات التي كانت تعمل في أراضيها ما عدا حزب الله.

وكان من الغريب جدا أن نسمع رئيس وزراء لبنان، الليلة الماضية بالتحديد، يقول "إنه ليس بمقدورنا الاضطلاع بذلك". أرجوكم أن تقرروا: إما أن تكون حكومته ذات سيادة، أو أنه ليس بمقدورها.

وقيل للحكومة السورية مرارا وتكرارا: "إنكم تسيطرون على أجزاء كبيرة من الأراضي اللبنانية، فلتستخدموا نفوذكم لوقف الإرهابيين". وانتظرت اسرائيل رد الحكومات وأتاحت الوقت الكافي للجهود الدبلوماسية، ولكن دون طائل. وواصل حزب الله شن الهجمات ضد اسرائيل دون عقاب. والآن، ولسوء الطالع، حان الوقت أن نتصرف بأنفسنا.

فأي عضو بينكم، الأعضاء في مجلس الأمن، يوافق على وجود ميليشيا مسلحة تعمل من داخل أراضيه، وخارج نطاق سلطة حكومته، وتقوم بشن هجمات ضد الدول الأخرى؟ وأية دولة بينكم تسمح لمواطنيها بأن يكونوا عرضة للهجوم والقتل على أيدي الارهابيين؟ وأية دولة بينكم، تختار ألا تمارس حق الدفاع عن النفس؟

واليوم، يبرز اتجاهان في الشرق الأوسط: اتجاه يسعى لتحقيق حل سلمي للنزاع، واتجاه آخر يحاول، وهو يستلهم إيران ويتلقى دعمها، القضاء على احتمالات السلام. وبينما يجتمع صانعو السلام ويوقعون على المعاهدات ويوجدون واقعا جديدا، فإن حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي وسيدهم الإيراني يسعون إلى إعادتنا إلى الشرق الأوسط القديم، الذي كانت تسوده كل يوم أعمال العنف وإراقة الدماء.

فلا يخطئن أحدكم. إن الهدف المعلن لحزب الله ليس التخلص من القوات الإسرائيلية في جنوب لبنان، وإنما تدمير إسرائيل. وفي الشهر الماضي، فإن نائب رئيس حزب الله نعيم قاسم أعلن،

> "إننا نعارض الكيان الصهيوني وسنواصل معارضتنا له. وأنه ليس من سبب لوجود إسرائيل، وهي لن تظل موجودة".

ويحصل حزب الله سنويا على ٧٠ مليون دولار أمريكي في شكل مساعدة مالية من إيران. وإن إرهابيي حزب الله يتدربون في المنشآت العسكرية الإيرانية

ومن يسمون بالحرس الثوري الإيراني ينشطون نشاطا كبيرا في لبنان، يوما بعد يوم. وآمل ألا يتغاضى أعضاء مجلس الأمن عن هذه الحالة المثيرة للسخط.

واسمحوا لي أن أقتبس من القرارات التي توصل إليها اجتماع مجلس الوزراء المعقود هذا الأسبوع، كما عبر عنها رئيس وزراء اسرائيل، شمعون بيريز:

"أولا، إن حزب الله قد انتهك جميع التفاهمات السابقة التي تحققت في أعقاب "عملية المساءلة" في ١٩٩٣، وقام عمدا بهذا التصعيد. والولايات المتحدة، التي كانت وسيطا في تحقيق التفاهمات بيننا، توصلت إلى أن حزب الله لم يحترم التزاماته.

"ثانيا، إن اسرائيل لن تسمح لحزب الله بأن يتخفى في أوساط السكان المدنيين. ولن نسمح بإطلاق صواريخ كاتيوشا من داخل القرى اللبنانية على شمال اسرائيل.

"ثالثا، إن إرهابيي حزب الله ومنشآتهم في لبنان، بما في ذلك تلك الموجودة في بيروت، لن تظل بمنأى عن العقاب.

"رابعا، في حال ضرب المرافق المدنية في اسرائيل، فإن المنشآت المماثلة في لبنان لن تسلم من الضربات.

"خامسا، إذا أوقف حزب الله هجماته بشكل دائم، فإن اسرائيل ستتوقف أيضا". وسأقولها مرة أخرى "إذا أوقف حزب الله هجماته بشكل دائم، فإن اسرائيل ستتوقف أيضا.

"سادسا، إن حكومة اسرائيل لن تقبل الحرية التي تمنحها الحكومة اللبنانية للمجموعات الإرهابية التي تعمل داخل أراضيها دون تدخل".

وأود أن أؤكد مجددا لأعضاء مجلس الأمن: أرجوكم أن تتفهموا أن اسرائيل ليس لديها أية مصلحة أو نية في تصعيد هذه العمليات إلى حرب، إلا أننا أجبرنا على التصرف من أجل الدفاع عن شعبنا. ونحن بوصفنا دولة ديمقراطية ذات سيادة، ملتزمون بتحقيق السلام والأمن. وينبغي ضمان أمننا بغية تعزيز عملية السلام. ويجري القيام بالعمليات ضد الأهداف الإرهابية لحزب الله فقط. إلا أن مواقع حزب الله تنتشر في جميع أرجاء لبنان، وعادة ما تقع وسط المراكز السكانية المدنية.

ومما يؤسف له أن المدنيين الأبرياء على جانبي الحدود، يعانون نتيجة هذه المواجهة. ونحن نأسف لذلك. إلا أن هذا التصعيد قد استهلته الأعمال الإجرامية لحزب الله، دون أي تدخل من جانب ما تسمى حكومة دولة لبنان ذات السيادة. ونأمل أن تنتهي هذه المعاناة غير الضرورية قريبا وبشكل دائم - على أساس دائم. وينبغي أن يستند هذا إلى تفاهم ان جميع الأطراف ملتزمة بالحفاظ على السلام والأمن لجميع الناس في المنطقة. فهذه نيتنا. وهذا أملنا.

وأننا نطلب إلى أعضاء المجلس أن يتفهموا ويؤيدوا هذه السياسة، وهذه التوقعات، وهذا الأمل.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن جلسة مجلس الأمن هذه ضرورية، وكان يمكن لها أن تنعقد في وقت مبكر، مثلما طلب لبنان، وبدعم من فرنسا. وإن أعضاء المجلس لا يمكن أن يظلوا صامتين أمام تدهور الحالة التي تؤثر على أمن لبنان واسرائيل، وتهدد التماسك الوطني للبنان وتهدد تهديدا خطيرا عملية السلام.

وتؤكد فرنسا مجددا على حق جميع دول المنطقة، ولا سيما لبنان واسرائيل، في العيش في أمن. وتفهم فرنسا رغبة اسرائيل في حماية أمن سكانها من أعمال العنف. ومع ذلك، فإن فرنسا تشعر بأسف عميق لأن الأعمال العسكرية الجارية منذ الأيام القليلة الماضية أدت إلى وفاة عشرات المدنيين اللبنانيين وأجبرت مئات الألوف من الآخرين على الفرار من ديارهم. وهذا النزوح الجماعي يهدد جهود التعمير الوطني التي كرس لها لبنان كل طاقته بشجاعة وتصميم، بعد سنوات عديدة من المأساة والفرقة.

وفرنسا مقتنعة بأن الأزمة الحالية لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية. وأن تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، الذي اتخذه مجلس الأمن، من شأنه وحده، وعلى المدى الطويل أن يضمن احترام أمن دول المنطقة من خلال إرساء سيادة لبنان التامة على أراضيه وتمكين الحكومة

اللبنانية بالتالي من الاشتراك بصورة كاملة في الحفاظ على السلام.

إلا أن ما يجب عمله الآن هو وقف مسلسل أعمال العنف والانتقام، التي تصيب في المقام الأول السكان المدنيين في اسرائيل ولبنان، والتي راح ضحيتها الكثيرون. وتطلب فرنسا الى جميع الأطراف المعنية أن تتحلى بالمسؤولية وضبط النفس، وأن تأمر بوقف لإطلاق النار في أسرع وقت ممكن. وانطلاقا من هذه الروح وبناء على طلب رئيس الجمهورية، سيتوجه وزير الخارجية الفرنسية إلى المنطقة اليوم.

يجب على مجلسنا أن يرصد عن كثب أزمة تهدد الأمن في الشرق الأوسط. ولذلك يجب أن يظل هذا البند مدرجا في جدول أعماله. إن حجم عملية النزوح التي اضطر اليها الناس فرارا إنما يخلق مشاكل فورية فيما يتعلق بالمساعدة والمعونة، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل جاهدة على حلها.

ومن المهم، في ظل هذه الظروف الخطيرة، أن يعيد كل منا، تأكيد ثقته بمستقبل لبنان، وأن يعلن عن عزمه على مساعدة هذا البلد وحرصه على ضمان أمن جميع دول المنطقة بالوسائل السلمية. فعلينا أن ننقذ عملية السلام بكاملها.

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد تلقى وفدي بجزع نبأ التطورات المقلقة التي حدثت في لبنان خلال نهاية الاسبوع. ونحن نعتبر الهجمات الأخيرة التي شنتها اسرائيل على لبنان انتهاكا واضحا لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للبنان. وفي ضوء ذلك، يؤيد وفدي تأييدا كاملا طلب الممثل الدائم للبنان وطلب جامعة الدول العربية عقد هذا الاجتماع العاجل لمجلس الأمن، استجابة للموقف الآخذ بالتدهور بسرعة. ويأمل وفدي أن يؤدي بحثنا للحالة في لبنان اليوم الى إزالة العقبات التي تواجهها عملية السلام. فإن الغزو البري والحصار البحري والهجمات الجوية من جانب اسرائيل تدلل مرة أخرى على احتقار اسرائيل الكامل لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. واسرائيل، بعملها هذا، لم تنتهك فقط أبسط المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات بين الدول، كما جاءت في ميثاق الأمم المتحدة، والتي نقرها جميعا، ولكنها انتهكت أيضا القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). ونحن نجد أن الإجراء العسكري الاسرائيلي، الذي أوقع إصابات بين السكان المدنيين، وخصوصا النساء والأطفال، وسبب دمار الهياكل الأساسية والمواقع الأثرية التي تقع تحت حماية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، أمر لا يمكن احتماله. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يدين هذا العمل بلا أي تحفظ.

ومن الواضح أن هناك ما هو أكثر من المبادئ، فهناك المدنيون الذين يقتلون ويشوهون، وقد نقلت الأنباء نزوح مئات الآلاف من اللبنانيين، بينهم نساء وأطفال. نحن أدنا هذه السياسات عندما حدثت في أماكن أخرى، وآخرها في البلقان وفي افريقيا. ولذلك لا ينبغي أن يكون لبنان استثناء. والشواغل التي أعرب عنها خلال مداولات المجلس السابقة بشأن مصير المدنيين الأبرياء الذين يرزحون تحت الحصار الاسرائيلي وبشأن حصار وخنق الأرض الفلسطينية ينطبق كذلك على الموقف في لبنان. واللبنانيون العاديون، الذين شاغلهم الوحيد هو الخلاص من عقود من الصراع والعنف مزقت بلادهم، يجب ألا يعاقبوا بشكل جماعي على إجراءات يقوم بها أشخاص لا سيطرة لهم عليهم.

وبالرغم من الإعلانات الاسرائيلية المتكررة بأن السكان المدنيون ليسوا هم الهدف المقصود، فإن الوقائع تبين أن هؤلاء السكان هم بالضبط أكثر الضحايا. فالتشريد الجماعي للسكان لا يهدد فقط استقرار لبنان - وهو يقوم حاليا بعملية إعادة بناء وإعمار البلد بعد عقود من الحرب الأهلية والدمار - ولكنه يهدد أيضا الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط كلها. ولذلك من الواجب إنشاء عمليات غوثية طارئة للتخفيف من آلام ومعاناة السكان المدنيين.

وخلال السنوات القليلة الماضية، شهد المجتمع الدولي تقدما هاما في عملية السلام في الشرق الأوسط، خاصة على المسار الفلسطيني - الاسرائيلي من المفاوضات. وقد أعربت اندونيسيا، في العديد من المناسبات، عن موقفها المبدئي بشأن الحاجة الى إحراز تقدم مشابه، على المسارين السوري - الاسرائيلي. واللبناني - الاسرائيلي، يفضي الى تسوية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط، على أساس قرارات مجلس الأمن

٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). وإن هذا الإجراء العسكري الاسرائيلي الأخير ضد لبنان، كالإجراءات التي سبقته، لا يمكن إلا أن يكون متناقضا تماما مع أهداف ومقاصد عملية السلام. وفضلا عن ذلك، فإننا نشك كل الشك في أن تؤدي هذه الأعمال الى النتيجة المرجوة منها وأن تصل الى حل للمشكلة. ولذلك، من الواجب إنهاء هذه الأعمال العسكرية على الفور.

وفي هذه المرحلة الحرجة من عملية السلام، يجب على جميع الأطراف المعنية أن تضع مصلحة السلام في المنطقة فوق أي مصالح أخرى ضيقة أو مؤقتة. فبدون هذه الرؤية، ستتجدد الحلقة المفرغة من العنف والصراع في الشرق الأوسط. وإن التصعيد المفاجئ للأعمال العدوانية واحتمال وقوع مزيد من النزاعات والاضطرابات في منطقة قابلة للاشتعال أصلا لا يمكن إلا أن يؤدي الى أزمة ذات عواقب أخطر بكثير، وأن تكون لها آثار خطيرة على عملية السلام في الشرق الأوسط ككل. ولذلك فإن وفدي يدعو اسرائيل الى أن توقف فورا أعمالها العسكرية ضد لبنان وأن تسحب جميع تعزيزاتها، لأن تصرفاتها تشكل انتهاكا واضحا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وختاما، فإن وفدي، إذ يضع في اعتباره إمكانية تحول تصعيد الأحداث الأخيرة الى أزمة، يشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي للمجلس أن يواصل متابعة هذه المسألة، ما لم تتوقف الأعمال العسكرية الاسرائيلية. وإننا لنأمل أن يوفر اجتماعنا اليوم الزخم الضروري نحو تحقيق هذه الغاية.

السيد أيتل (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكرك، سيدي الرئيس، لعقد هذا الاجتماع بناء على طلب زميلنا اللبناني. فإن ألمانيا تؤيد ما ستقوله إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي. ونحن، كسائر أعضاء الاتحاد الأوروبي، يساورنا القلق أيضا بشأن أمن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في لبنان، وقوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

يجتمع مجلس الأمن للمرة الثانية في يوم واحد لمناقشة الحالة في منطقة هي جزء من الشرق الأوسط. وفي كلتا الحالتين، يتناول المجلس توترات تتصاعد بأعمال العنف الوحشية، الموجهة ضد عملية السلام، التي تمثل الفرصة الوحيدة لإيجاد السلام في هذه المنطقة التي مزقتها الحرب.

ونود أن نعبر عن تعاطفنا مع اسرائيل عندما تحاول حماية سكانها المدنيين. ونرحب ترحيبا قويا بأن اسرائيل، على الرغم من الأعمال الإرهابية المستمرة الموجهة ضدها، ما زالت ملتزمة بعملية السلام. ومن الواضح، في الوقت نفسه، أن للبنان الحق أيضا، كإسرائيل، في السلامة الإقليمية والسيادة والاستقلال السياسي داخل الحدود المعترف بها دوليا. وهذا ما ينص عليه بوضوح في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

ومن الواضح أن الدفاع عن النفس أمر مشروع، ولكن إجراءات الدفاع عن النفس تصبح غير قانونية، إن لم تحترم القاعدة الأساسية من قواعد القانون التي تنص على عنصر التناسب. فهذه القاعدة القانونية معترف بها عالميا منذ نهاية الحرب العالمية على الأقل. وحتى حينئذ لم تكن جديدة كل الجدة.

هذه القاعدة موجودة في كتاب موسى الثالث وهي: "كسر بكسر وعين بعين وسن بسن". (لاويين ٢٤/٢٠). والتلمود، الخلاصة الجامعة الرائعة للحكمة، في فصله "بوا كاما" أي "الباب الأول"، يفسر هذه القاعدة بأنها تعني "عينا بعين وليس روحا وعينا بعين".

إن إجراءات الدفاع عن النفس لا ينبغي أن توجه ضد الأبرياء من المدنيين. وهذا ما تنص عليه المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة، واسرائيل ولبنان طرفان فيها. إن أي إجراء للدفاع عن النفس ينبغي أن يتناسب ليس فقط من حيث الحجم بل أيضا من حيث الاتجاه مع الخرق الأصلي. وحيث أن جميع الدول، وخاصة دول المنطقة، مسؤولة عن الامتثال لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، فإن الحكومة اللبنانية مسؤولة بأن تفعل كل ما في وسعها لكي تحول دون استخدام إقليمها لهجمات تُشن ضد أشخاص تحميهم اتفاقيات جنيف الأربع.

ونحن نناشد جميع الأطراف المعنية أن تكسر دائرة العنف المفرغة على طول الحدود اللبنانية الاسرائيلية. وإن الرجوع عن التصعيد العسكري هو مفتاح منع تصاعد الأعمال العدائية العسكرية. وأي جهود

للوساطة تسعى لتحقيق ذلك الغرض تحظى بتأييدنا الكامل - وخاصة ذلك الجهد الذي يبذله الآن وزير الخارجية الفرنسي. ويحدونا وطيد الأمل أن التوترات الحالية ستفسح المجال في نهاية المطاف لعملية سلام شاملة تحمل السلام والاستقرار والأمن إلى المنطقة وسكانها الذين عانوا طويلا جدا من التجربة المريرة للمواجهة والحرب.

وأكثر الخطوات إلحاحا الآن هي وضع حد للقتال. ونناشد جميع الأطراف المعنية أن تمتنع عن مزيد من استخدام الأسلحة. وينبغي حماية السكان المدنيين. وستواصل ألمانيا مساعدتها الإنسانية.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): في الأيام الأخيرة شنت اسرائيل هجمات عسكرية واسعة النطاق على أجزاء من جنوب لبنان، مما أدى إلى موت عشرات المدنيين وخسائر فادحة في الممتلكات على آثار عمليات القصف. وكنتيجة لذلك نزح الآلاف من المدنيين وتحولوا إلى لاجئين، وتصاعد الصراع في الجنوب اللبناني وتصاعد التوتر مرة أخرى.

وتشعر حكومة الصين وشعبها بالقلق العميق إزاء هذا التحول في الأحداث. وندعو الجانب الإسرائيلي إلى التوقف فورا عن جميع الأعمال العسكرية. ونحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس، وتسوية خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور، وتجنب استعمال القوة أو التهديد باستعمالها حفاظا على السلام والاستقرار في المنطقة.

ونحن نؤمن بأنه ينبغي الاحترام الكامل لسيادة لبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية داخل حدود معترف بها دوليا وبأنه ينبغي تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

إن تصاعد الصراع في جنوب لبنان قد أصاب بنكسة جديدة عملية السلام في الشرق الأوسط. ويشعر وفد الصين بالجزع الشديد إزاء هذا التطور. إن تحقيق السلام في الشرق الأوسط هو المطمح المشترك لجميع شعوب المنطقة. إن التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط قد أحرز بعد عناء. وتقويضه أسهل من الحفاظ عليه، بالرغم من حرص جميع الأطراف على الحفاظ عليه.

وفي هذه اللحظة الهامة والحساسة، نأمل أن تمارس جميع الأطراف ضبط النفس. والأهم أن تحتفظ بهدوء أعصابها وتتحلى بالاعتدال، وتحجم عن القيام بأي عمل قد يؤدي إلى تفاقم الصراع أو الإضرار بعملية السلام في الشرق الأوسط.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يدير الحالة بطريقة تحافظ على زخم عملية السلام في الشرق الأوسط. وهذا هو الضمان الوحيد بأن تجد مسألة الشرق الأوسط حلا شاملا وعادلا ودائما في وقت مبكر.

إن الصين لا تسعى إلى تحقيق مكاسب لنفسها في الشرق الأوسط. وما فتئنا ندعم عملية السلام هناك ونرى أنه ينبغي التماس حل سياسي لمسألة الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونأمل أن تعود شعوب الشرق الأوسط في وقت مبكر إلى حياة سعيدة تتسم بالسلام والاستقرار وعلاقات حُسن الجوار.

ونأمل أن يفضي أي إجراء يتخذه المجتمع الدولي إلى تحقيق ذلك الهدف.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): بقلق بالغ نتابع في روسيا الأخبار من لبنان عن تصعيد إسرائيل لأعمالها العسكرية. وقد أدت نيران المدفعية على طول الساحل اللبناني وفي القرى والبلدات اللبنانية بما في ذلك أجزاء من بيروت وكذلك في وادي البقاع، بالإضافة إلى العمليات العسكرية الواسعة النطاق، إلى دمار وإلى وقوع العديد من الضحايا في صفوف السكان المدنيين. وحاليا فإن اللاجئين يهربون.

وتؤكد القيادة الإسرائيلية أنها تشن هذه الهجمات على قواعد منظمة حزب الله ذات الطابع العسكري انتقاما من ضرباتها لشمال إسرائيل.

وروسيا تدين بثبات وبقوة الغارات الإرهابية ضد إسرائيل، كما أنها ترفض دوما الأساليب الإرهابية لمجموعات متطرفة معينة، التي تُلحق الضرر بالجهود

المبذولة لإحراز تقدم في عمليات السلام. بيد أننا، على غرار سائر أعضاء مجلس الأمن، نوجه لأنفسنا سؤالا منطقيا هو إلى أي حد تتناسب هجمات الجيش الإسرائيلي مع أعمال المتطرفين؟ إننا نعتقد أن عملية إسرائيل العسكرية رد فعل غير مناسب على هذه الأعمال.

ونجد من الضروري أن نؤكد من جديد على عدم جواز التعدي على السلامة الإقليمية للبنان وانتهاك سيادته، الأمر الذي يهدد صميم كيان الدولة في ذلك البلد. وتعرب روسيا عن بالغ قلقها إزاء حقيقة أن بؤرة التوتر هذه في جنوب لبنان قد يكون لها أثر سلبي طويل الأمد على عملية السلام في الشرق الأوسط في مجموعها.

وتتطلب الحالة الحرجة الناشئة اتخاذ تدابير عاجلة. أولا، من الضروري الوقف الفوري للعمليات العسكرية التي تقوم بها إسرائيل في لبنان، وكذلك وقف العمليات المسلحة المنطلقة من الأراضي اللبنانية ضد إسرائيل. وينبغي لكل الأطراف المشتركة في القتال العنيف على طول الحدود اللبنانية الإسرائيلية أن تتحلى بضبط النفس وأن تتجنب المزيد من التصعيد في الأعمال العدائية والعنف.

إن العواقب الإنسانية المترتبة على التصعيد الراهن في العنف في لبنان هي أيضا محل قلق متزايد.

وتفيد وسائط الإعلام أن عدد الضحايا بين السكان المدنيين آخذ في التزايد، وأن النساء والأطفال يموتون.

ولقد بلغت مجلس الأمن تقارير مقلقة تفيد أن كثيرا من المدنيين في جنوب لبنان الذين كانوا يحاولون الفرار من ديارهم عجزوا عن القيام بذلك بسبب كثافة اطلاق النار. وتوجد بالتالي موجة جديدة من الناس يرتحلون عن جنوب لبنان، الأمر الذي قد يكون مقدمة لحالة انسانية طارئة.

وليس مقبولا على الاطلاق أن تطلق النار في المنطقة التي تنتشر فيها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

إن الاتحاد الروسي دعا دائما، وهو يدعو الآن جميع الأطراف المعنية إلى إظهار الاعتدال. ونعتقد أن كسر الحلقة المفرغة للمواجهة لا يمكن أن يحدث إلا بالطرق السياسية.

وروسيا، بوصفها راعية لعملية السلام، تصر بشدة على وجوب أن تشرع اسرائيل ولبنان فورا في تحقيق تسوية سلمية على أساس قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي ينص على انسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان ويكفل أمن كلا البلدين.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن المشهد المروع لتدمير سيارة الاسعاف البيضاء التي أفيد عن مقتل امرأتين وأربعة أطفال فيها في جنوب لبنان بالأمس، لتذكير قاس بمأساة يجب وضع حد لها حالا. ويرى وفد بلدي أن الحالة الراهنة في لبنان وعلى الحدود الاسرائيلية اللبنانية تستحق نظرا جادا من قبل جميع الأعضاء في هذه القاعة، وبخاصة لما يحتمل أن تترك من أثر على عملية السلام في الشرق الأوسط برمتها.

وحقيقة وجوب أن ينعقد المجلس مرتين في يوم واحد بشأن مسألة الشرق الأوسط هي انعكاس مؤلم للحالة الخطيرة القائمة على مستويات متعددة في تلك المنطقة. وهذا يوفر السبب لأعضاء المجلس للتداول بحذر وبصبر بشأن هذه المسألة، حيث أن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يكتمل دون إجراء مصالحة بين اسرائيل ولبنان، فضلا عن إجراء مصالحة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبين اسرائيل وسوريا. ولا يمكن إنهاء عملية السلام في الشرق الأوسط إلا عن طريق إحراز التقدم على كل مسار، تمشيا مع النهج الذي تم تصوره في مؤتمر مدريد للسلام.

وفي هذا الصدد، نود أن ننضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن القلق العميق إزاء التصعيد الأخير للأعمال العدائية والتدهور الكبير للحالة في لبنان وعلى الحدود الاسرائيلية اللبنانية. ويؤكد وفد بلدي مجددا دعمه لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله ضمن حدوده المعترف بها دوليا، مثلما أكد عليه المجلس مرارا في مناسبات مختلفة.

ويساورنا القلق بصورة خاصة إزاء تزايد عدد اصابات المدنيين الناجمة عن استهداف المدن والقرى من الجانبين. ومما يثير الجزع أن التفاهم الذي حصل بين الطرفين في عام ١٩٩٣ والقاضي بحصر القتال في الأهداف العسكرية في المنطقة الحائلة الممتدة ١٩ ميلا يبدو أنه أصبح بائدا. وندعو كلا الطرفين إلى وقف فوري لإطلاق النار التي تستهدف مناطق مأهولة بالسكان المدنيين، وإلى الاحترام الكامل لمركز المدنيين غير المقاتلين.

ويساور وفد بلدي قلق مساو إزاء تزايد عدد اللاجئين الذين يفرون من ديارهم، وتزايد سوء الحالة الإنسانية في منطقة الصراع.

إن الحالة الراهنة، من المنظور التاريخي، تذكرنا على نحو واقعي بالعراقيل الكبرى التي تعترض سبيل التغلب على الريبة والحقد المتجذرين بين الأطراف في المنطقة. وترى جمهورية كوريا دوما أنه لا يمكن تغلب الأطراف على هذه العراقيل الكبرى التي تعترض سبيل السلام والأمن في الشرق الأوسط إلا من خلال إجراء حوار منفتح وجاد.

وفي هذا المنعطف الخطير، يعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا أن ضبط النفس وحده من قبل الأطراف المعنية مباشرة يمكنه أن يبقي علي عملية السلام حية. واستمرار الأعمال العدائية الراهنة سيوفر للمتطرفين ذرائع إضافية لإعاقة عملية السلام، وأضاف احتمال التوصل إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة.

وفي هذا السياق ينضم وفد بلدي إلى المجتمع الدولي في المناشدات التي وجهها إلى الطرفين المعنيين لوقف القتال فورا والدخول في مفاوضات من أجل تحقيق تسوية سلمية على أساس قرار المجلس ٤٢٥ (١٩٧٨).

السيد نكغوي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٠٣٩ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ومدد ذلك القرار ولاية بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى. وكان هذا التمديد دلالة أخرى على التزام المجتمع الدولي باستعادة السلام والحياة الطبيعية في لبنان. وكنا نأمل في أن يكون للتوقيع على إعلان المبادئ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣، وإبرام الاتفاق الاسرائيلي - الأردني والمحادثات بين اسرائيل وسوريا أثر إيجابي على العلاقات بين اسرائيل ولبنان.

ولقد تمزقت آمالنا بفعل الصور المروعة التي ظهرت على شاشاتنا التلفزيونية خلال الأيام القليلة الماضية. ونشعر بالجزع العميق إزاء أعمال القتل دون تمييز لمدنيين لبنانيين أبرياء، وتدمير قراهم ومدنهم، وقصف محطات توليد الطاقة بالقنابل، وليس لأي منها علاقة بحزب الله. وما تحدثه حاليا القوات العسكرية الاسرائيلية من تدمير وأضرار أسفر عن تهجير ٠٠٠ ٤٠٠ نسمة مما يحدث كارثة انسانية خطيرة. وهذه الحالة لا تمهد السبيل أمام إحلال السلام في المنطقة. ولا يمكن إلا أن يكون لها أثر معاكس لما تتوقعه اسرائيل: أي دعم كبير لحزب الله واستياء وحقد مريرين لاسرائيل.

إن الأنشطة المروعة التي يقوم بها حزب الله لا يمكن بل ويجب ألا تستعمل ذريعة لإبادة شعب لبنان لأي سبب كان. فليس كل لبناني عضوا في حزب الله أو مناصرا له.

ويجب أن تتوقف فورا الهجمات العسكرية الاسرائيلية على شعب لبنان.

ومع ذلك، ندرك ادراكا تاما أنه لا يمكن أن نتوقع من اسرائيل أن تقف مكتوفة الأيدي عندما يواصل حزب الله إمطار أراضيها بالقنابل، مما يؤدي إلى حدوث فوضى ومأساة قاسية. وصحيح أيضا أن حزب الله سيواصل شن هجمات على اسرائيل في محاولة لإخراجها من جنوب لبنان الذي تحتله انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). فالشيء يؤدي إلى شيء آخر، أي أن هجمات حزب الله تستدعي في المقابل ضربات اسرائيلية مكثفة تستهدف في معظم الحالات أهدافا مدنية.

وهذا التبادل في الهجمات والانتقامات الشديدة لعبة خطيرة تتعلق للأسف بحياة البشر، وينبغي عدم السماح باستمرارها إلى ما لا نهاية له في منطقة ملتهبة كمنطقة الشرق الأوسط. والمذبحة الحالية التي يتعرض

لها شعب لبنان، من قبيل اغتيال رئيس الوزراء رابين والهجمات الانتخابية على السكان المدنيين الأبرياء في اسرائيل، تذكرنا باستمرار بحقيقة أن الشرق الأوسط لا يزال بؤرة صراع وهدر دماء.

إن سيادة لبنان وسلامته الإقليمية يجري انتهاكهما اليوم بتهور أعمى على يد إسرائيل، ومن الصعب التنبؤ بالعواقب البعيدة المدى المترتبة على هذه الأعمال. وكثيرا ما يتخذ الأمن الوطني ذريعة لتبرير هذه الهجمات، ولكن ينبغي لكل طرف، بما في ذلك حزب الله، أن يكون قد أدرك الآن أن سياسة التدمير المتبادل لا يمكن أن تعزز أمن أحد في المنطقة، ولقد مارسوا هذه اللعبة الخطيرة لفترة طالت أكثر مما يجب وعليهم أن يدركوا اليوم أن هناك بديلا للحرب والدمار.

والحل المعقول والواقعي الوحيد لمشكلة الشرق الأوسط هو أن تدخل الأطراف في مفاوضات جادة وهادفة ترمي إلى تحقيق سلام عادل ودائم. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة الجهود المحمودة التي تبذلها حكومتا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لتشجيع الأطراف في صراع الشرق الأوسط على التفاوض بشأن تسوية سياسية شاملة. ولكن قصف لبنان يمثل نكسة خطيرة لجهود السلام هذه، إلا أنه لا بد من القيام بكل ما هو مستطاع لضمان عدم إجهاض مبادرات السلام. فالبديل لجهود السلام لا يمكن أن يكون إلا مزيدا من الصراع وسفك الدماء والحرب والدمار. ولا نظن أن هذا يخدم مصالح أية أمة أو منظمة في المنطقة.

السيد ترزي دي سانت أغاتا (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت الدول الأعضاء التالية المرتبطة بالاتحاد عن اعتزامها الانضمام إلى هذا البيان: بلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا.

يعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه العميق إزاء تصعيد النشاط العسكري في إسرائيل ولبنان، الذي أودي بأرواح العديد من الأبرياء وتسبب في فرار مئات ألوف المدنيين من ديارهم، الأمر الذي يخلق أزمة إنسانية كبرى. كما يعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء أمن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام - قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ويدعو جميع الأطراف إلى كفالة عدم تعريض سلامتها للخطر.

وبينما يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد على التزامه بتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، فإنه يناشد جميع الأطراف أن تبدي أقصى درجة من الاعتدال، وأن توقف الأنشطة العسكرية انطلاقا من الإيمان بأن العنف لا يساعد إلا أعداء السلام. كما يدعو الاتحاد الأوروبي كل طرف في عملية السلام أن يستخدم النفوذ المتاح له للإسهام في تخفيف التوتر بغية تهيئة مناخ أكثر انفراجا، خدمة لمصالح كل شعوب المنطقة.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مرة أخرى تجبر هجمات حزب الله في شمال إسرائيل الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ خطوات تراها ضرورية لحماية شعبها من التهديدات المباشرة الآتية من الأراضي اللبنانية. وقد أسفر هذا الوضع المأساوي عن خسائر في الأرواح والممتلكات، ومعاناة، وتشريد المدنيين الأبرياء على جانبي الحدود. وحكومتي تتوجه بتعازيها وتعاطفها إلى أولئك المدنيين الأبرياء. فنحن نأسف أسفا عميقا لفقدان روح أي مدني. وشعب شمال إسرائيل وجنوب لبنان ظل لفترة طالت أكثر من اللازم ضحية الإرهابيين الذين يتخذون من جنوب لبنان ملاذا لهم.

ولا يزال أولئك الإرهابيون يشيعون الفوضى والخراب. ولا يزال قادة حزب الله يكررون تهديداتهم بالهجوم على الأهداف الإسرائيلية والأمريكية في كل أنحاء المعمورة.

وعلى الرغم من التحولات غير العادية التي حدثت في الشرق الأوسط عبر السنوات القليلة الماضية، لم يتغير قادة حزب الله. فما زالوا يتشبثون بسياساتهم القائمة على العنف وفلسفتهم القائمة على الكراهية. وليست لديهم الشجاعة حتى الآن لأن يفكروا في السلام لأن السلام لا يجعل لهم دورا. وما زالوا يواصلون حربهم على المستقبل ويلحقون الأذى بالناس في كل أنحاء المنطقة.

إن عنف حزب الله لا يضر بإسرائيل وبفرص السلام في الشرق الأوسط فحسب، بل أنه أيضا يقوض سلامة الشعب في لبنان وشرعية الدولة اللبنانية. ومن

يسمحون لمليشيات حزب الله بالعمل دون خوف من عقاب في لبنان عليهم أن يتحملوا المسؤولية عن عواقب ذلك. وهذه العواقب لا تتضمن فحسب اعتداءات على دولة لبنان من الداخل بل تتضمن أيضا إجراءات الدفاع عن النفس التي تتخذها إسرائيل ردا على عنف حزب الله. وحزب الله لن ينجح، ويجب ألا ينجح، في أهدافه المزعزعة للاستقرار. فالولايات المتحدة تنخرط الآن في جهود دبلوماسية مكثفة لاستعادة الهدوء وإرساء حالة أكثر استقرارا في المنطقة، وهذا من شأنه أن يعزز أمن ورفاه السكان المدنيين في كل من جنوب لبنان وشمال إسرائيل، الأمر الذي سيمكننا من العودة إلى المهمة الأسمى، مهمة مساعدة الأطراف على تسوية صراعها من خلال المفاوضات المباشرة.

لقد استثمر الناس في كل أرجاء المنطقة آمالهم وأحلامهم في عملية السلام. ونحن ملتزمون باستخدام نفوذنا للإسهام في ضمان حق الأمم في أن تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. وما زلنا أيضا ملتزمين بسيادة لبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية.

هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به للتوصل إلى تسوية سلمية. ولا يجوز لنا أن نسمح للانفعالات اللحظية بأن تصرفنا عن هذه المهمة. وكما قال الرئيس كلينتون فإن:

> "الانقسام اليوم في الشرق الأوسط ليس بين عربي ويهودي، ولكنه بين أولئك الذين يسعون إلى نحو أفضل وأولئك الذين عادوا القهقري إلى عداوات الأمس الدموية الحمقاء. وعلينا أن نكون واضحين؛ فأولئك الساعون إلى المستقبل سيسودون".

كل شواهد التاريخ تقول لنا إن المتطرفين والإرهابيين سيمعنون في جهودهم لإبطاء العملية المؤدية إلى السلام في الشرق الأوسط أو إخراجها عن مسارها. وكل شواهد التاريخ تقول لنا إن علينا أن ندحر تلك الجهود وأن نشجع الأطراف على مواصلة المحادثات المباشرة فيما بينها بشأن خلافاتها وبشأن السبل والوسائل الكفيلة بإحلال سلام دائم. والاتصال المباشر عبر مائدة التفاوض، وليس ميدان المعركة، هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى الأمن الحقيقي للناس في كل أنحاء المنطقة.

السيد بلملي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من المرجح أن المناقشة ستكون طويلة، وقد سبق لوفد بلدي أن أعرب عن آرائه بشأن جانب آخر من قضية الشرق الأوسط وليس في نيتي بالتالي أن أطيل في الكلام. ثمة اتجاه في عمل هذا المجلس إلى إجراء مناقشات أكثر انفتاحا على سبيل توجيه نظر المجلس في مسألة ما، وعرضها على أنظار المعنيين بها بشكل مباشر. وبهذا المعنى نفهم ونؤيد طلب حكومة لبنان بعقد جلسة اليوم الرسمية، وقد أنصتنا باهتمام شديد إلى البيانات المدلى بها حتى الآن، وبخاصة بيانا إسرائيل ولبنان.

إلا أن هناك حدودا لجدوى المناقشة إذا كانت تعتم على ما هو في اعتقادي الشاغل الملح لجميع الحاضرين في هذه القاعة، ألا وهو وضع نهاية لدورة العنف والعودة إلى عملية السلام. ولقد أدانت حكومتي استمرار حزب الله في شن هجمات بالصواريخ وغيرها على شمال إسرائيل، مما أدى إلى سقوط ضحايا من المدنيين. وسجلنا قلقنا العميق إزاء ضياع الأرواح الذي نشهده الآن بين المدنيين في لبنان، والمشاكل الإنسانية الحادة التي خلقها رحيل هذا العدد الكبير من الناس من جنوب لبنان في وجه الهجمات التي تتعرض لها المراكز السكانية.

ولكن التعبير عن القلق لا يكفي. ويبدو لوفد بلدي أن ما علينا أن نفعله هو التركيز على أكثر المتطلبات إلحاحا، وهو أن تتحرك جميع الأطراف نحو استعادة السلام وقدر من الاستقرار في جنوب لبنان. ولا بد من وضع حد للهجمات الموجهة ضد الأهداف المدنية. وينبغي احترام ترتيب عام ١٩٩٣، أو الاستعاضة عنه بترتيب آخر أكثر فعالية. ونحن نشيد بجهود الولايات المتحدة وغيرها لتحقيق هذا الهدف. وبعض كبار المسؤولين في الحكومة البريطانية موجودون حاليا في المنطقة، وسنفعل كل ما في وسعنا لدعم تلك الجهود، وتشجيع الحل طويل الأجل الممكن والوحيد وهو استئناف عملية السلام وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة - بما فيها القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، بهدف خلق حالة يمكن فيها لمواطني جميع الدول في المنطقة أن يعيشوا في أمن داخل حدودهم دون خوف من هجوم خارجي.

السيد فلوسوفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بولندا، بداية، أن يعرب عن قلقه العميق إزاء تصاعد التوترات المسلحة في جنوب لبنان. وإننا لا نقبل استخدام الوسائل العسكرية كحل لمشكلات الشرق الأوسط. ولهذا نشجب الهجمات بالصواريخ على شمال إسرائيل وكذلك القصف الجوي للبنان. فهذه الهجمات يقع ضحيتها السكان المدنيون، وهذا غير مقبول. وإن عملية السلام في الشرق الأوسط تتعرض للخطر.

وإن بولندا، التي استرشدت على الدوام بمبادئ احترام السلامة الإقليمية للدول وسيادتها وحل النزاعات بالطرق السلمية، تؤكد تأكيدا راسخا التزامها بحق الدول في وجود آمن وسلمي. وإننا نعارض بشدة أي شكل من أشكال العنف، الذي يثير اللجوء إليه على الدوام عقبات كأداء في الطريق إلى الحوار والتعايش والتفاهم. وهذه الحقيقة أكدها تاريخ الشرق الأوسط. فالعنف ينبغي ألا يحدد مصير الشعوب التي تقطن ذلك الإقليم.

وإننا نطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تمارس ضبط النفس وأن تمتنع عن القيام بأية أعمال قد تؤدي إلى مزيد من التصعيد للتوترات في المنطقة. وإننا بالإضافة إلى ذلك نناشد أطراف الصراع أن تتخذ جميع التدابير الضرورية لضمان السلام والاستقرار الإقليمي. وفي هذا السياق نرى أن من المهم التأكيد على ضرورة التعاون من جانب الأطراف المعنية مع مجلس الأمن، بهدف تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

وبما أن القوات التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ذات أهمية كبيرة في هذه العملية فإننا نصر على أن تنبذ الأطراف أي عمل قد يعرض سلامتها وأمنها للخطر. ونطلب إلى الأطراف الامتناع عن إيجاد حالات قد تعرض السكان المدنيين للخطر ممن يعيشون على جانبي الحدود الإسرائيلية اللبنانية واحترام الاتفاقات الدولية ذات الصلة المنطبقة في هذا الصدد.

واسمحوا لي أن أضيف أن بولندا تؤيد بيان الاتحاد الأوروبي الذي أدلى به وفد إيطاليا بشأن هذا البند.

السيد العربي (مصر): إن مجرد اجتماع مجلس الأمن مرتين في يوم واحد للنظر في إجراءات إسرائيلية ضد شعبين عربيين يعد أمرا يدعو إلى قلق بالغ. وتزداد حدة هذا القلق عندما نتذكر جميعا أن هناك مسيرة سلام قائمة لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي بدأت في مدريد وأثمرت حتى الآن الاتفاق على مبادئ مصالحة تاريخية بين إسرائيل والفلسطينيين ومعاهدة سلام مع الأردن. ولا يمكن لأي مراقب للأوضاع في الشرق الأوسط إلا أن يدرك حجم المخاطر التي تتعرض لها المنطقة من جراء هذه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.

إن إسرائيل تشن عدوانا سافرا عن طريق الجو والبحر والبر ضد لبنان عدوان ضد سيادة لبنان وضد سلامته الإقليمية. عدوان امتدت آثاره من مدينة صور في الجنوب إلى العاصمة بيروت وإلى طرابلس في الشمال. وقد سقط خلال هذا العدوان عشرات القتلى ومئات الجرحى من المدنيين العزل الأبرياء. وتدعي الحكومة الإسرائيلية أن هذا العدوان يعتبر دفاعا عن النفس وأنه لا يعدو أن يكون إجراءً محدودا أو بمثابة عملية جراحية للتخلص من مقاتلي حزب الله.

ولطالما حاولت إسرائيل الدفع بأن اعتداءاتها المتكررة على سيادة لبنان تستند إلى حق الدفاع الشرعي في مواجهة بعض الهجمات المتفرقة من الجنوب اللبناني. واستندت إلى ذلك الدفع من أجل غزو لبنان والاعتداءات على سيادته وسلامته أكثر من مرة، ثم من أجل مواصلة احتلال جزء من الأراضي اللبنانية في الجنوب بدعوى ضمان أمن شمال إسرائيل. لذلك لا بد لنا من وقفة لدحض هذه الدعاوى.

فمن ناحية أثبت الواقع طوال العقدين الماضيين أن الاحتلال الإسرائيلي لم يضمن لإسرائيل أمن سكانها، بل العكس ولد هذا الاحتلال جنوحا متزايدا نحو العنف لمقاومة الاحتلال لدى أولئك الذين نشأوا تحت وطأة الاحتلال. وتشير كل الدلائل إلى أن جنوح البعض إلى المقاومة وإلى التطرف والعنف كوسيلة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي هو رد فعل مباشر ونتيجة حتمية لما تعرض له هؤلاء من قهر ومعاناة تحت وطأة الاحتلال.

ومن ناحية أخرى لا بد من التنديد بالغارات الإسرائيلية المكثفة التي تقصف المناطق السكنية في المدن والقرى اللبنانية طوال الأيام الخمسة الماضية وتسفر عن مقتل العشرات وجرح المئات وتشريد

مئات الآلاف من اللبنانيين. ولا يمكن أن يقبل المجتمع الدولي مثل هذه الغارات أو يسكت عنها التي أصبحت حربا شاملة على شعب بأكمله بدعوى أنها إنما تستهدف فقط أولئك الذين أطلقوا بعض القذائف على شمال إسرائيل.

ومع التسليم بأن أي اعتداء مسلح على أية دولة - أيا كان الدافع إليه - يعتبر عدوانا محرما، فإن دعاوى الدفاع عن النفس لها ضوابط ينظمها ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي العام المعاصر. وعلى قمة سلم أولويات هذه الضوابط:

أولا، أن يكون قد وقع بالفعل اعتداء مسلح ACTUAL ARMED ATTACK كما تنص المادة ٥١ من الميثاق. وبالطبع فإن إطلاق بعض صواريخ كاتيوشا عبر الحدود يعتبر عملا محرما يجب أن يتوقف فورا لا جدال في ذلك إلا أن اتفاقية الهدنة بين لبنان وإسرائيل لا تزال رسميا سارية المفعول ويمكن الالتجاء إلى أجهزتها كخطوة أولى لمعالجة تلك الحوادث ووقفها.

ثانيا، أن يتم عرض الموضوع على مجلس الأمن، بعد استنفاد كافة السبل الثنائية والقنوات الدبلوماسية ولا بد أن نذكر هنا أن إسرائيل ولبنان طرفان في مسيرة السلام. ويتفاوض البلدان بشكل مباشر من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع بينهما على أساس مبادلة الأرض مقابل السلام. ويمكن لإسرائيل أن تثير خلال هذه المفاوضات احتياجاتها الأمنية وأن يتم الاتفاق بين الطرفين على ضمانات أمنية تقوم على الاتفاق المتبادل وليس على الهيمنة العسكرية واستخدام القوة.

ثالثا، أن ممارسة حق الدفاع عن النفس بواسطة الدول لا تعد بمثابة رخصة مفتوحة يمكن التسلل من خلالها للعدوان على الآخرين، فلا بد من مراعاة مبدأ التناسب PROPORTIONALITY بحيث يتناسب العمل العسكري في حجمه ومدته وأهدافه مع الدافع إليه. كما أننا لا يمكن أن نعتبر أن إسرائيل كانت في مركز لا يسمح لها باللجوء إلى الوسائل الأخرى المتاحة عن طريق مجلس الأمن وعن طريق القنوات الدبلوماسية لبحث سبل توفير الأمن. هذا هو القانون الدولي المعاصر، ولكن حتى إذا رجعنا إلى الوراء إلى القرن التاسع عشر، فإننا نجد أن المجتمع الدولي قد استقر منذ ما يزيد عن ١٥٠ عاما على شروط محددة لاستخدام حق الدفاع الشرعي منذ تصريح وزير الخارجية الأمريكي دانيال وبستر: "إن استخدام حق الدفاع الشرعي محصور في الحالات التي يكون هناك فيها هجوم". وسأقرأ باللغة الانكليزية: "instant, overwhelming, leaving no choice of means and no moment for deliberation". فإن لم تتوافر الشروط السابقة فإن استخدام القوة العسكرية يعتبر عملا انتقاميا يحرمه القانون الدولي وقد دأب المجلس على إدانته في حالات كثيرة سابقة.

لقد أكدت مصر مرارا على أهمية وقف الاعتداءات الإسرائيلية على الأرض والسيادة اللبنانية. واليوم تطالب مصر مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته إزاء وضع حد لتلك الاعتداءات عن طريق اتخاذ إجراءات محددة تحقق وقفا فوريا لإطلاق النار، وإنهاء فوريا للعمليات العسكرية وانسحابا اسرائيليا كاملا إلى الحدود الدولية المعترف بها.

لقد آن الأوان أن تجرب إسرائيل في تعاملها مع لبنان أسلوبا حضاريا لتحقيق الأمن، يقوم على الاعتراف بحقوق لبنان ويقوم على التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ومنها القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يطالب إسرائيل بالوقف الفوري لكل العمليات العسكرية وأن تسحب كامل قواتها من كافة الأراضي اللبنانية.

وإننا حين نطالب بذلك لا نغفل حق إسرائيل وحق جميع الدول في المطالبة بوقف أي هجوم مسلح على مواطنيها.

ويمكن للأمم المتحدة أن تلعب دورا محوريا من أجل تنفيذ ضمانات الأمن في الجنوب اللبناني سواء من خلال لجنة الهدنة أو من خلال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي أنشأها مجلس الأمن من أجل التأكد من إتمام الانسحاب الإسرائيلي واستتباب السلم والأمن ومساعدة الحكومة اللبنانية من أجل استعادة السيطرة الفعالة على منطقة الجنوب.

ونرجو أن تقوم الأمم المتحدة بتقديم المساعدة للحكومة اللبنانية لمواجهة الاحتياجات الإنسانية

المترتبة على تشريد تلك الأعداد الضخمة من اللبنانيين من بيوتهم ومدنهم وقراهم.

وختاما، نأمل أن تمتثل الحكومة الإسرائيلية لإرادة المجتمع الدولي، ممثلا في مجلس الأمن، وأن تتوقف فورا عن اعتداءاتها ضد لبنان، لكي يعود إليه أمنه واستقراره اللذان يسعى الشعب اللبناني حثيثا بشجاعة وبإيمان لاستعادتهما رغم كافة المصاعب التي يواجهها في هذه المرحلة.

السيد مانو كويتا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قد تتعرض عملية السلام في الشرق الأوسط للتهديد إن لم يتحرك المجتمع الدولي والأطراف المعنية لوقف التصاعد العسكري في جنوب لبنان وإعادة دفع عملية السلام في المنطقة. فالعمليات العسكرية الأخيرة ضد المدن والقرى في جنوب لبنان لا يجب أن تثير قلق المجتمع الدولي كله، لأنها تنتهك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

وكما قلنا في مناسبات كثيرة فإن بلدنا قد أدان أعمال الإرهاب التي ارتكبت مؤخرا في إسرائيل ضد السكان المدنيين الأبرياء. ولكنا مع ذلك، نأسف لأي عمل من أعمال العنف يسبب آلاما لأناس أبرياء، حيثما كانوا. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تضامننا الكامل مع السكان المدنيين في لبنان، وخصوصا مع أسر الضحايا. إن دورات العنف هذه لا تؤدي إلا إلى زيادة الأحقاد في المنطقة، وهذا يعرض السلام والأمن للخطر.

ولأسباب إنسانية، فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يقوم، على نحو عاجل، بتقديم المساعدة إلىالسكان المعانين في لبنان.

وفي الختام، نكرر الإعراب عن إيماننا وأملنا بأن يتم، بالتصميم وصدق النية من جانب جميع المعنيين، استئناف تنفيذ أحكام اتفاقات السلم في المنطقة من أجل إقامة سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. وبناء على ذلك ندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار كيما يمكن استئناف المفاوضات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا لشيلي.

إن ما يحدث اليوم في لبنان إنما هو ردة إلى الأوضاع التي كنا نعتقد أننا تجاوزناها. لقد عانى لبنان وشعبه الكثير خلال العقود الماضية. وعلى الرغم من أن هناك الكثير من المسائل التي لم تكن قد حـُلت بعد، شعرنا بالسرور إذ رأينا أن البلد كان يعود إلى الحياة الطبيعية. وكان شعبه، المشهور بالجد والمثابرة، يحاول التغلب على آثار الخراب التي خلفتها المجابهة.

إن الهجمات التي قام بها حزب الله في شمال إسرائيل والهجمات التي شنتها اسرائيل بالطائرات العسكرية وغيرها من الوسائل على مختلف المناطق في الأراضي اللبنانية إنما تعود بنا إلى كابوس الماضي. ولذلك يجب أن تتوقف فورا جميع الأعمال العسكرية، وفي رأينا لا يجوز أن يستمر هذا التصعيد العسكري.

لقد هاجمت الطائرات الإسرائيلية الحربية مدينة بيروت لأول مرة منذ ١٤ عاما. ويتزايد يوميا عدد القتلى، ومنهم مدنيون أبرياء، نتيجة لهذه العمليات. ومرة أخرى، نشهد المأساة المتمثلة، في نزوح آلاف الأشخاص من بيوتهم نحو الشمال في لبنان، طلبا للسلامة - وقد بلغ عدد اللاجئين والمشردين ٠٠٠ ٨٠٠ شخص. وإنا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة من الناحية الإنسانية. ويجب علينا أن ندعم عمل الوكالات الإنسانية في لبنان، وهو ما تقوم به شيلي حاليا عن طريق الصليب الأحمر.

ومن ناحية أخرى، لا يسعنا إلا أن نذكر الهجمات التي قام بها حزب الله، وأدت إلى جرح أناس عديدين في شمال إسرائيل، حيث اضطر كثير من الإسرائيليين إلى الهرب إلى الجنوب طلبا للسلامة أيضا.

وفي هذا الوقت، لا يمكننا إلا أن نؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، إلى جميع الأطراف بالكف عن تصعيد أعمال العنف عبر الحدود الإسرائيلية - اللبنانية، مكررا الإعراب عن قلقه لاستمرار الأعمال العدائية، وخصوصا الهجمات ضد المدنيين. ونؤيد أيضا الخطوات الأخيرة التي اتخذتها فرنسا في هذا الصدد.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يسمح لأي فئة باستخدام العنف والإرهاب كوسيلة لفرض رأيها. فالعنف، الرسمي أو الخفي، ليس هو الطريق. ولا يمكن

أن يتحقق أي شيء من خلاله، ولكن يمكن أن تكون الخسائر فادحة إذا ما استمر هذا النوع من الأعمال، ولا سيما الخسارة في عملية السلام في الشرق الأوسط.

ونحن نناشد حكومة إسرائيل أن تضع حدا، في أقرب وقت ممكن، فهجماتها المسلحة داخل الأراضي اللبنانية وأن تطبق مبدأ التناسب في ردودها.

وعلاوة على ذلك، نعيد تأكيد دعمنا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، الذي طالب إسرائيل بوقف أعمالها العسكرية ضد السلامة الإقليمية للبنان وسحب قواتها من كل الأراضي اللبنانية.

ولقد قلنا أيضا لكل مـَن يؤمنون بإمكانية تحقيق أهدافهم بالإرهاب إن من الواضح تماما للمجتمع الدولي أن ما من شيء يمكن أن يبرر أعمال الإرهاب ضد بني الإنسان، لأن هؤلاء هم فوق الدولة وأرفع منها. فأعمال الإرهاب لا تؤدي إلا إلى الموت والدمار والشقاء والكراهية وتأريث الرغبة في الانتقام.

والحرب الحقيقية هي الحرب من أجل السلام، ومن أجل أمن جميع الناس والتنمية المتكاملة للمنطقة بأسرها. وهذه هي الأهداف التي يجب أن ينصرف إليها الإسرائيليون والفلسطينيون واللبنانيون ومواطنو الشرق الأوسط برمته. وإنهم لقادرون، بالتصميم والتسامح والعمل المشترك، أن يقيموا عالما أفضل، لأبنائهم وأحفادهم. وستكون الأمم المتحدة جاهزة لدعمهم بكل الطرق من أجل تحقيق هذه الغاية.

وأستأنف الآن عملي بوصفي رئيسا للمجلس.

المتكلم التالي ممثل الإمارات العربية المتحدة. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد سمحان النعيمي (الإمارات العربية المتحدة): يجتمع مجلس الأمن للمرة الثانية على التوالي اليوم بعد أن استمع إلى بيانات الدول استجابة للطلب المقدم من المجموعة العربية بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشريف. وفي هذه الجلسة أيضا نلتقي مرة أخرى لمناقشة الشكوى المقدمة من الجمهورية اللبنانية الشقيقة حول العدوان الإسرائيلي على سيادة ووحدة الأراضي اللبنانية. وفي كلتا الحالتين اللتين تناولهما مجلسكم الموقر تعبير عن حالة القلق الدولي إزاء تصرفات إسرائيل واعتداءاتها على الدول العربية.

ويطيب لي باسم دولة الإمارات العربية المتحدة، وبصفتي رئيسا للمجموعة العربية لهذا الشهر، أن أتقدم لكم ولسائر أعضاء المجلس بالشكر والتقدير لاستجابتكم لطلب لبنان الشقيق في عقد هذه الجلسة لبحث حالة العدوان الإسرائيلي الخطير للغاية والذي تتعرض له الأراضي اللبنانية بوحشية منذ الأسبوع الماضي دون توقف مسببا تهجير ما يزيد حتى الآن عن نصف مليون مواطن من أراضي الجنوب وقصف وتدمير المنشآت الحيوية المدنية والمنازل دون تمييز.

بعد أن استمعنا الى بيان سعادة السفير المندوب الدائم للجمهورية اللبنانية الشقيقة الذي استعرض فيه وقائع تفاصيل الاعتداءات الإسرائيلية على بلاده، أود أن أضيف في هذا الشأن أن جميع الدول العربية تتابع بقلق بالغ وقائع استمرار هذه الاعتداءات الإسرائيلية وتعرب عن إدانتها الشديدة لها، وتضامنها المطلق مع لبنان حكومة وشعبا مؤكدة على حقه في الدفاع عن أراضيه ومساندتها له في اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية واللازمة لمواجهة هذا العدوان السافر.

إن إقدام إسرائيل على قصف عاصمة لبنان "بيروت" والعديد من مدنها وقـُراها، بالإضافة الى محاصرة شواطئها وموانئها وتعريض السكان المدنيين للقتل والتشريد وخاصة الأطفال والنساء والشيوخ منه، لا يمثل فقط انتهاكا صارخا لأمن وسيادة وحرمة أراضي الدولة اللبنانية العضو في هذه المنظمة الدولية وفي جامعة الدول العربية فحسب بل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليمي والدولي بالإضافة الى العراقيل التي تضعها إسرائيل أمام مسيرة السلام والتي جاءت لاعتبارات انتخابية في إسرائيل وشكلت في محصلتها دافعا لتقوية التطرف والعنف، وتعقيدا للموقف وبما لا يخدم أهداف السلام الذي تنشده الدول العربية وشعوبها.

إن المشاهد المؤلمة لنتائج الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة والتي تطالعنا بها وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة كنتائج حتمية لهذه الأعمال الفاضحة تعتبر

مخالفة واضحة للقوانين الدولية ولأبسط المواثيق والأعراف الإنسانية ومبادئ معاملة المدنيين وقت الحرب، وقد كان أبسط مثال على ذلك حادث مجزرة سيارة الإسعاف التي اقترفتها القوات الإسرائيلية متعمدة وراح ضحيتها أربعة أطفال وامرأتان أبرياء كانوا بحالات خطرة من جراء القصف الوحشي العشوائي على المناطق المدنية، وهو يتعارض مع القوانين الإنسانية، وهو حسب اتفاقية جنيف الرابعة جريمة يعاقب عليها. ولقد أصدرت منظمة الصليب الأحمر الدولي أمس بيانا عبرت فيه عن إدانتها لهذه التصرفات الإسرائيلية التي سقط نتيجة لها العديد من المدنيين الأبرياء.

إن دول المجتمع الدولي الممثلة في مجلس الأمن، ولا سيما الدولتين راعيتي عملية السلام، مطالبة بتحمل مسؤولياتها الكاملة في ردع إسرائيل عن عدوانها على لبنان من خلال إصدارها قرارا بإدانة العدوان واتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقفه فورا. وذلك في وقت يتجه فيه النظام الدولي الجديد الى احتواء التوترات ودعم مساعي السلام والتي لا يمكن أن تتواصل وتتكامل باتجاه التسوية الشاملة والعادلة لقضية الشرق الأوسط في ظل نزيف الدم وقتل الأبرياء وتشريد ما يزيد عن نصف مليون مواطن من أراضي الجنوب اللبناني بحجة تأمين أمن حدود إسرائيل وإخماد عمليات المقاومة اللبنانية التي لا يمكن لها أن تتوقف دون الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة للجنوب اللبناني منذ عام ١٩٧٨. إن حق لبنان في المقاومة وبسط سيادته الوطنية على كامل ترابه بما فيه الجنوب المحتل حق مشروع بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). وقد آن الأوان لإسرائيل أن تدرك حقيقة ذلك وأن تمتثل للانسحاب الكامل من الأراضي اللبنانية المحتلة بموجب الأحكام التي أجمعت عليها هذه القرارات.

أنتهز هذه المناسبة لمناشدة المجتمع الدولي لتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة الى لبنان تخفيفا لمعاناة وجراح شعبه من جراء ما اقترفته وما زالت القوات الإسرائيلية من أعمال إجرامية استهدفت بنيته الأساسية الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية الحيوية وألحقت الضرر بالمدنيين وخصوصا الأطفال والنساء والشيوخ.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي هو ممثل المملكة العربية السعودية، وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية): نجتمع اليوم مرة أخرى لمناقشة التطورات المستجدة والأليمة في الشرق الأوسط، فمجلس الأمن يجسد الهيئة الدولية السياسية العليا المناط بها حماية الدول من العدوان الغاشم، ومتابعة قراراته كي يتأكد من تنفيذها، ونعتبر أن انعقاد المجلس كلما دعت الحاجة للنظر في الاعتداءات الإسرائيلية لا يمكن إلا أن يعزز عملية السلام في الشرق الأوسط.

لليوم الخامس على التوالي تواصل إسرائيل الحملة العسكرية المسماة عملية "عناقيد الغضب" ضد المدنيين في لبنان، برا وبحرا وجوا.

ولقد بدأت العملية العسكرية في جنوب لبنان ولكنها ما لبثت أن استهدفت جميع المناطق اللبنانية. وأحصي لغاية الآن عدد القتلى والجرحى بالمئات، أما عدد النازحين فبلغ أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ نازح لبناني من بيته ووطنه. إن هذا العدوان السافر على لبنان والانتهاك لسيادته الوطنية عمل غير مبرر ويخالف القوانين والأعراف الدولية المتعلقة بسيادة الدول كما يخالف نص وروح قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) القاضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية المحتلة. واليوم قامت إسرائيل بتحذير سكان أربعين قرية لبنانية مطالبة إياهم بالنزوح والتشرد من قراهم وإلا فسوف يواجهون عملية تدمير لهم في منازلهم كما دمرت بيوت في منطقة بيت سحمر في البقاع الغربي حيث قتلت عائلات بأكملها تحت الأنقاض.

إن المملكة العربية السعودية تعتبر أنه ليس من المعقول ولا من المقبول استمرار الضغط على لبنان بالقصف الجوي والبحري الذي أدى إلى خسائر فادحة في أرواح المدنيين العزل وممتلكاتهم وتهجيرهم من قراهم إلى المجهول، إضافة إلى الحصار البحري الذي تفرضه إسرائيل على لبنان شماله وجنوبه. بل ليس من المعقول ولا من المقبول أن يكون أطفال ونساء لبنان الضحية الأولى لهذا العدوان الغاشم. ألم نر جميعا على شاشة التلفزيون سيارة الإسعاف التي كانت تتعرض للقصف الجوي المباشر مما أدى إلى مقتل كل من

الرضيعة منى، وزينة ثلاث سنوات، وليلى أربع سنوات، وحسن خمس سنوات، ووالدتهم ووالدهم. ثم صرح الناطق الرسمي الحكومي لسلطات الاحتلال ليقول إن سيارة الإسعاف كانت مطاردة بالقصف الجوي لوجود أحد عناصر المقاومة اللبنانية فيها، رغم أنها سيارة إسعاف لانقاذ الجرحى إلا أن السلطات الإسرائيلية لا تستطيع إلا أن تستمر في ما تدعيه أنها عملية مطاردة عناصر المقاومة اللبنانية. هل معنى هذا أن السلطات الإسرائيلية تحمل المدنيين اللبنانيين "وبصورة خاصة الأطفال" كامل مسؤولية المقاومة، ولا تبذل عناء في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي طالبها بالانسحاب الفوري وغير المشروط من الأراضي اللبنانية؟

إن لبنان لا يمكن أن يكون مسؤولا عما يحدث في الجنوب من عمليات مقاومة للاحتلال الإسرائيلي في ذلك الجزء ما لم يسمح للجيش اللبناني بدخول الجنوب لفرض النظام والأمن والسيطرة على الأوضاع هناك وتحقيق سيادة لبنان على كافة أراضيه، وإلا فإنه لا يمكن تحميل الحكومة اللبنانية مسؤولية ما يحدث في الجنوب.

إن مبدأ الأرض مقابل السلام لا يزال ينتظر مفهوم الأرض، ومبدأ الانسحاب لا يزال يحجب بعبارة إعادة الانتشار. إن ما تطلبه إسرائيل هو إلغاء المقاومة دون انسحاب من الجنوب، دون أية ضمانات لجهة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وقرارات الشرعية الدولية الأخرى المتعلقة بالنزاع العربي الإسرائيلي.

لقد دخل لبنان مرحلة إزالة آثار الحرب الأهلية وتواصل الحكومة اللبنانية بناء وحدة مؤسساتها. ولقد تحمل لبنان ذيول انعكاسات الأزمات في الشرق الأوسط وها هو اليوم يستمر في تلقي الاعتداءات المستمرة، إن انطلاق مؤتمر السلام في مدريد منذ أكثر من أربع سنوات جاء على أساس شامل عادل ودائم مبني على مبدأ الأرض مقابل السلام وعلى تطبيق القرارات الدولية ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، والحق يقال إنه طالما الاحتلال قائم على أكثر من ثُمن المساحة الوطنية اللبنانية، وإن الغارات الإسرائيلية تزرع الأرض قنابل لتهدم المنازل وتحرق محطات الكهرباء وتعطل الحياة اليومية وتخنق الناس في الحصار الجوي وتقتل الأطفال والنساء والشيوخ أمام أعين المجتمع الدولي وما يتبعه من نهج متبع في مجلس الأمن إزاء شكاوى لبنان، فإن ذلك يجعل المساواة في الإدانة بين المعتدي والمعتدى عليه أمر غير عادل.

نحن نتطلع إلى سلام حقيقي في الشرق الأوسط، سلام دائم وتسوية عادلة للنزاع العربي الإسرائيلي. ونحن نتطلع إلى أن يهب المجتمع الدولي وقفة واحدة ضد هذا العدوان الإسرائيلي الغاشم على لبنان وتقديم المساعدة الفورية والإغاثية لأبنائه. ونحن نتطلع إلى راعيي مؤتمر السلام في الشرق الأوسط لممارسة الضغط على إسرائيل لتنفيذ ما تعهدت به من اتفاقيات ولتحقيق إنجازات على المسارين اللبناني والسوري عن طريق تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، لضمان عودة الحق لأصحابه والأرض لأصحابها حتى نستطيع القول إنها تسوية عادلة ودائمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): المتكلم التالي ممثل الجمهورية العربية السورية. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، للمرة الثانية يجتمع مجلسكم الموقر اليوم لمناقشة الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة والعدوان السافر على لبنان.

إن العمل العسكري العدواني الواسع الذي تقوم به إسرائيل منذ خمسة أيام على لبنان يشكل تصعيدا خطيرا للتوتر ويعرض الأمن والاستقرار في المنطقة للخطر. لقد استهدف هذا العدوان التجمعات السكنية في العديد من القرى والمدن وصولا إلى العاصمة بيروت، وأدى إلى وقوع عشرات القتلى ومئات الجرحى من المدنيين اللبنانيين الأبرياء وتهجير أكثر من نصف مليون مواطن لبناني بصورة قسرية من بيوتهم وقراهم، إضافة إلى تدمير البنية التحتية والمرافق الحيوية، بما في ذلك الملاجئ ومحطات الكهرباء. وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن العالم لن ينسى المشهد المروع الذي تناقلته محطات التلفزيون في كل مكان لصورة الأطفال الأربعة الذين قتلتهم الطائرات الإسرائيلية وهم داخل سيارة الإسعاف في طريقهم إلى المشفى.

لقد قبل لبنان بعملية السلام التي انطلقت من مؤتمر مدريد وعلى الأسس التي قامت عليها من أجل إحلال السلام العادل والشامل في المنطقة المبني على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام. كما تعاون لبنان مع الجهود التي بذلها راعيا عملية السلام من أجل هذا الهدف، ولكن الجهود اللبنانية اصطدمت بالتعنت الإسرائيلي واستمرار تحدي إسرائيل للشرعية الدولية من خلال عدم تنفيذها للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وشنها عدوانا جديدا واسع النطاق.

وإزاء هذه التطورات الخطيرة الناجمة عن العدوان الإسرائيلي على لبنان، وأمام هذه المأساة التي يعيشها الشعب اللبناني، فإنه يجب على مجلس الأمن ألا يقف مكتوف الأيدي حيال عدم احترام وتنفيذ قراراته، لأن ذلك يدخل في صلـب مهامـه ودوره في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

لقد كان الأمن الإسرائيلي الحجة التي تتذرع بها إسرائيل لشن جميع حروبها العدوانية وهي تدرك تماما أن الأمن الحقيقي لا يمكن تحقيقه عن طريق مواصلة الاحتلال، بل يتم بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة وبتحقيق السلام العادل والشامل، وليس بمزيد من العدوان على الشعب اللبناني، آخذين بعين الاعتبار أن الاحتلال لا يتفق مع السلام والأمن. وإذا كان أسلوب القوة لم ينجح بالأمس فهو لن ينجح اليوم وغدا، وبالتالي لن يحقق الأمن لإسرائيل.

إن هذا التطرف الإسرائيلي المتمثل بالعدوان على لبنان يبرهن على أن إسرائيل تحاول أن تتنصل من عملية السلام ومن تحقيق السلام العادل والشامل.

وفي ضوء ما تقدم، فإن أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الدائمون منهم، مطالبون بتحمل مسؤولياتهم الفورية من أجل وضع حد للعدوان الإسرائيلي على لبنان منعا لمزيد من التدهور الخطير للوضع في المنطقة. كما نود أن نؤكد أمام مجلسكم الموقر أن هذا العدوان على لبنان والتعنت الإسرائيلي المستمر ما كانا ليقعا ويستمرا لو أن مجلس الأمن كان حازما في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإلزام إسرائيل بتنفيذ قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي كان واضحا وصريحا في دعوة إسرائيل للانسحاب من جميع الأراضي اللبنانية دون قيد أو شرط. وهنا نذكر بأنه غير مقبول أن تكون قرارات الشرعية الدولية، ولا سيما قرارات مجلس الأمن، رهينة لنزعات إسرائيل العدوانية وأطماعها التوسعية.

لقد جعلت سوريا من تحقيق السلام العادل والشامل خيارا استراتيجيا لها، وساهمت بجدية في إزالة جميع العراقيل التي اعترضت عملية السلام نتيجة لسياسات إسرائيل وممارساتها. وما زالت سوريا تؤمن بأن إقامة السلام الحقيقي في المنطقة لا يتفق مع استمرار الاحتلال وسلوكية العدوان، بل يتحقق من خلال الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، وعدم وضع إسرائيل المزيد من العراقيل أمام عملية السلام.

إننا ندعو المجلس إلى التدخل الفوري لوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان وإلزام إسرائيل بالانصياع للإرادة الدولية بما يضمن احترام سيادة ووحدة لبنان وسلامة أراضيه.

إن الجمهورية العربية السورية، إزاء استمرار العدوان الإسرائيلي على لبنان، تدين هذا العدوان الإسرائيلي الصارخ على لبنان الشقيق، وتؤيد المطالب التي تقدم بها الممثل الدائم للبنان بإدانة العدوان الإسرائيلي وإلزام إسرائيل بوقف عدوانها فورا وإبقاء جلسات المجلس الموقر مفتوحة لمتابعة تطورات هذا الوضع الخطير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): المتكلم التالي ممثل كوبا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغيز باريا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): إن العدوان الذي ترتكبه إسرائيل ضد لبنان يجب أن يتوقف فورا، ويجب رد الأراضي المحتلة إلى أصحابها. ويجب على مجلس الأمن أن يؤكد من جديد على جميع أحكام القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، وأن يتخذ التدابير اللازمة لضمان تنفيذها.

إن أعمال العدوان المرتكبة ضد لبنان غير مقبولة. فبالاضافة إلى الخسائر المادية الفادحة تضيع أرواح عدد متزايد من البشر، والهجمات الجوية والبحرية والبرية التي تشن على كل أجزاء لبنان والتي تمثل انتهاكا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، تجلب

معاناة جديدة على السكان المدنيين اللبنانيين المتأثرين أكثر من غيرهم بهذه الهجمات. وعلاوة على إصابات المدنيين العديدة، وصل عدد المشردين إلى أكثر من ٠٠٠ ٦٠٠ شخص.

إن الحياة في جنوب لبنان التي تتأثر أصلا بشكل دائم من استمرار الاحتلال الإسرائيلي أصبحت محفوفة بالمخاطر في ظل الظروف الحالية. فهناك أكثر من ٥٠ قرية ومدينة تم إخلاؤها، والمناطق القريبة من العاصمة اللبنانية تتعرض للهجوم، ومدينة صورة مهددة بالقصف وبعض مناطقها الأثرية تدمرت بفعل الهجمات الإسرائيلية. ولم ينج أي جزء من البلد من أعمال العدوان هذه؛ وحتى المخيمات الفلسطينية في شمال البلد قصفت بالقنابل.

فالأهداف التي يجري قصفها أهداف مدنية وذات أهمية اقتصادية للبنان. ونحن نتساءل عما إذا كانت هذه الأعمال العدائية تمثل أيضا محاولة لضرب عملية الانتعاش الاقتصادي في لبنان، التي كانت تسير على الطريق الصحيح بعد سنوات من الحرب، أو لترويع السكان المدنيين وتوليد موجات من اللاجئين وذلك من أجل خلق مزيد من العصوبات للسلطات اللبنانية في عملية إعادة بناء البلد التي يضطلع بها.

وترى كوبا أن هذه الأعمال الموجهة اليوم ضد لبنان، والتي تشكل انتهاكا غير مقبول لسيادة ذلك البلد، تزيد من خطر التصعيد الذي يرافقها، والذي يجعل من الصعب السيطرة عليه وقد ينطوي على عواقب لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للمنطقة. فالهجمات على لبنان تعرض للخطر عملية السلام في الشرق الأوسط ككل، وتضع في طريقها عقبة أخرى، وخصوصا عندما تضاف إلى الإجراءات المتخذة ضد الشعب الفلسطيني، التي استنكرها مجلس الأمن في وقت سابق من هذا اليوم. وإن انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة هو وحده الكفيل بتحقيق السلام والأمن في المنطقة.

وترفض كوبا الإرهاب بأشكاله كافة. والشعب الكوبي ما برح ضحية الأعمال الإرهابية طوال ما يزيد عن ٣٥ عاما. وهذه الأعمال التي ترتكبها إسرائيل تنحو إلى التحريض على ارتكاب مزيد من أعمال العنف، بدلا من إنهاء تصعيد العنف. وبدلا من تخفيف التوتر، فإنها تفاقمه. وبدلا من النهوض بالثقة، فإنها تؤدي لا محالة إلى مضاعفة الريبة. وينبغي لمجلس الأمن أن يدين بشكل قاطع العدوان الإسرائيلي ضد لبنان، وضد سكانه المدنيين، وبناه الأساسية، ومواقعه الأثرية التي أعلنت بأنها إرث مشترك للإنسانية. ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ جميع التدابير الضرورية لوقف هذا العدوان. وإن عدم القيام بذلك هو بمثابة منح الحصانة للأعمال الإسرائيلية المرتكبة ضد لبنان، التي لن تترك فقط أثرا ضارا على ذلك البلد وأمن سكانه، ولكن سيكون لها أيضا أثرها الضار على السلم والأمن الدوليين. ومن شأن ذلك أن يشكل سابقة تسمح بشن الهجمات على دولة ما وانتهاك سيادتها، والقيام بأعمال القتل والتدمير دون عقاب إذا حظي المرء بالأصدقاء المناسبين وإذا كانت لهم القوة الكافية في مجلس الأمن.

فإذا كان وقف العدوان هاما، فإن من المهم أيضا التوصل إلى موافقة على برنامج تعاون متكامل مع لبنان يوفر لحكومته الموارد الكفيلة بتضميد الجروح التي سببها العدوان. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل اجتماعاته حتى يتوقف هذا التهديد الخطير والجديد للسلم والأمن الدوليين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي ممثل الكويت، وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الحسن (الكويت): لعله من غير المسبوق في مداولات مجلس الأمن أن يدعى المجلس للانعقاد مرتين في يوم واحد لمناقشة موضوعين مختلفين وتكون الشكوى فيهما ضد نفس الطرف في كلا الموضوعين، فكما ناقش مجلسكم صباح اليوم الإجراءات الإسرائيلية الانتقامية وغير الإنسانية والمقوضة لأسس السلام في الضفة الغربية وقطاع غزة، يناقش مجلسكم الآن عدوانا إسرائيليا بدأ منذ خمسة أيام ضد لبنان، الدولة المستقلة، والعضو في الأمم المتحدة وضد سيادتها وحرمة ترابها، وضد شعبها ذي التاريخ والحضارة والمساهمات البارزة والإخلاص من أجل تحقيق السلام وتوفير الأمن والرخاء والتقدم من أجل شعبه وشعوب المنطقة.

إن القاسم المشترك في هاتين الشكويين هو النهج والمفهوم الذي تعتمده إسرائيل في معالجة التطورات في المنطقة. هذا النهج الذي لا يعرف إلا منطق القوة

الغاشمة والقهر والعقاب الجماعي أسلوبا ووسيلة لحل المنازعات. ولا يؤمن بأن الأمن والسلام يعتمدان على تلبية مطالب الشرعية الدولية وعلى رأسها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومن الأجدى بإسرائيل وهي من المفروض أن تكون أولى من غيرها وأقدر على استخلاص الدروس والعبر من التجارب المأساوية السابقة التي ألحقتها بالدول المجاورة لها وذاقت هي كنتيجة لذلك من مرارتها أن تتعظ من الأخطار الفادحة لذلك الأسلوب من الانتقام، حيث أن المنطقة لم تر من وراء تلك الأساليب إلا مزيدا من عدم الاستقرار والدمار واليأس والإحباط والتطرف، وكل ذلك على حساب السلام المنشود والتنمية الاقتصادية. إن طريق السلام لم يكن ولن يكون سهلا. ويحتاج إلى حرص شديد وتضحيات جسام. ولن يميت السلام ويجعله سرابا إلا منطق القوة العسكرية والإفراط في استخدامها لمواجهة كل صغيرة وكبيرة.

ما تعرض له لبنان الشقيق خلال الأيام الخمسة الماضية ولا يزال هو عدوان صارخ وتهديد واضح للأمن والسلام ليس في لبنان فقط وإنما في كل منطقة الشرق الأوسط. وسيترتب عليه تداعيات ونتائج لا يمكن التحكم بمسارها ما لم تعالج جذور المشكلة المتمثلة في استمرار احتلال إسرائيل ورفض الحق الشرعي للبنان في الخلص من هذا الاحتلال.

لقد تجاهلت إسرائيل طوال السنوات الماضية قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، وصمّت أذنيها عن جميع النداءات الموجهة لها من مجلسكم ومن جميع المنظمات الإقليمية والدولية. كما أنها لم تكترث بالمآسي والآلام التي خلفتها سياساتها العدوانية ضد الشعب اللبناني. كما أنها لم تحترم الجوهر الأساسي لمؤتمر مدريد للسلام والذي كان من المفروض أن يكون نقطة تحول تاريخية في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، هذا الجوهر المعتمد على المنطق من نظرية الأرض مقابل السلام. فإسرائيل تريد أن تبقي على احتلالها للأراضي بالقوة العسكرية الغاشمة بدعوى ضرورات الأمن لبعض مناطقها. وهي أيضا تريد في نفس الوقت السلام لها مع الجميع، سلاما لا يكترث بالحقوق الشرعية للغير، ولا باستقرارهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

لقد قرأنا وشاهدنا من خلال وسائل الإعلام المتنوعة صورا وتقارير مروعة للدمار الذي لحق بلبنان، وقتل الأبرياء من أطفال ونساء وشيوخ وتشريد حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ من شعبه في الجنوب، كما أخبرنا قبل قليل سعادة السفير ممثل لبنان؛ وتدمير البنية التحتية للبنان التي بالكاد تمكنت حكومته من تحقيقها بعد سنوات عجاف من عدم الاستقرار. إن الكويت وهي تتألم لآلام الشعب اللبناني الشقيق وتشاركه مشاعره وهو يمر بهذه التجربة الأليمة لتدين هذا العدوان وتعلن تضامنها الكامل مع الشعب اللبناني الشقيق وحكومته.

وتطالب مجلسكم بأن يتخذ كل الإجراءات اللازمة للوقف الفوري لهذا العدوان، وللضغط على إسرائيل بجميع الوسائل المتاحة في الميثاق للانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة تنفيذا لقراره ٤٢٥ (١٩٧٨)، ولتقديم كل أنواع العون والدعم المادي والسياسي للبنان لمواجهة محنته هذه، والاهتمام بالمآسي الإنسانية التي سببتها الهجرة القسرية هربا من الآلة العسكرية الإسرائيلية وجبروتها.

ولقد أصدر مجلس الوزراء في دولة الكويت في جلسته المنعقدة يوم أمس، الأحد، بيانا بهذا الصدد، كما سارعت حكومة الكويت من جانبها بتقديم العون والمساعدة اللازمة العاجلة لمواجهة هذه المأساة والتخفيف منها.

إن الطريق الوحيد أمام مجلسكم هو الطريق الأقصر، وهو إلزام إسرائيل بتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وذلك بالانسحاب الكامل وغير المشروط من الأراضي اللبنانية المحتلة، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وإعطاء زهور السلام فرصة لتتفتح، وصون طريقه بالحكمة والتعقل وضبط النفس.

إننا حريصون على مسيرة السلام في الشرق الأوسط، هذه المسيرة التي بدأت مع مؤتمر مدريد. فمسيرة السلام لن تتحقق إلا إذا كان سلاما شاملا وعادلا لا يكتفي بمسار دون آخر، ولا يرضى نفسه بأنصاف الحلول، كما يجب أن يكون السلام سلام شركاء في مسيرة تستهدف المساواة في الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية بدون تسلط أو انتقائية أو تفضل.

إننا نناشد راعيي مؤتمر السلام ألا يتركا الآمال التي بنيت على ذلك المؤتمر تتبدد، وأن ينتصرا لجوهر ذلك المؤتمر وهو الأرض مقابل السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي ممثل الجماهيرية العربية الليبية أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد الزوي (الجماهيرية العربية الليبية): في هذا الصباح وفي هذا الاجتماع المسائي يجتمع مجلس الأمن للمرة الثانية لينظر في ما يجري في الشرق الأوسط وفي هذا الصباح اجتمع مجلس الأمن للنظر في الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وهي ممارسات يعلم الجميع بأنها بلغت من القسوة ما يمكن أن يقوض أحلام أشد المتفائلين بالسلام، ورغم كل ذلك اكتفى المجلس بالاستماع إلى كلمات عدد من الدول دون القيام بأي إجراء، ونعرف جميعا أسباب ذلك. وها هو المجلس يجتمع هذا المساء للبحث في ما يرتكبه الإسرائيليون من جرائم ضد الشعب اللبناني الشقيق، مستخدمين آلاتهم الحربية بكل أنواعها من قصف المدن والقرى اللبنانية، زاعمين بأنهم يتعقبون قواعد حزب الله. ولقد رأينا عبر وسائل الإعلام أشلاء الأطفال والنساء، وتساءلنا، أهؤلاء الأطفال هم فدائيو حزب الله ومقاتلوه؟ أهؤلاء الأطفال الممزقون في سيارة للإسعاف، هم أيضا مقاتلون يستحقو القصف بالصواريخ حتى يكونوا عبرة لغيرهم؟

وإذ تساءلنا عن أسباب كل هذا الجنون الإسرائيلي، وأهداف هذه العربدة واستعراض العضلات، نجد أن المقاومة اللبنانية قصفت قوات الاحتلال الذي رفضه العالم أجمع، وأصدر حياله مجلس الأمن قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يطلب فيه من إسرائيل الانسحاب من كامل التراب اللبناني. ورغم مرور ثمانية عشر عاما لم تنفذ إسرائيل هذا القرار، واستمرت في احتلال جزء من جنوب لبنان بحجة أن المقاومة اللبنانية ما زالت تدافع عن أرضها. أي منطق هذا الذي يطلب من الضحية الكف عن مقاومة المعتدي؟ إن الإسرائيليين يريدون من هذا الاجتياح الجوي والبري والبحري للبنان فرض اللامعقول على السلطات اللبنانية، يريدونها أن توقف المقاومة اللبنانية، وأن تقف حارسة للجيش المحتل حتى يهنأ باحتلاله، يريدون أن يرهبوا الأمة العربية والإسلامية، حتى تخضع وتقبل الإذعان للأمر الواقع، وترفع راية الاستسلام.

إن مجلس الأمن مطالب اليوم بأن يتدخل، وبقوة، لا ليدين العدوان الاسرائيلي فقط، بل ليأمر الاسرائيليين بالانسحاب الفوري من جنوب لبنان تنفيذا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وتعويض لبنان عن كل الخسائر البشرية والمادية، التي ألحقها به هذا الاحتلال والعدوان.

والمجتمع الدولي مطالب بأن يلفت نظر اسرائيل، والولايات المتحدة التي باركت اعتداءاتها، الى أن ذلك العدوان الهمجي على لبنان وأساليب الإذلال التي تعامل بها الفلسطينيين في الأراضي المحتلة لن تخدم أمنا ولن تصنع سلاما ولكنها ستدفع كل العرب الى حافة اليأس. وما لم يتدخل مجلس الأمن الدولي في إيقاف هذا العدوان الغاشم وفورا فإن التداعيات السلبية ستكون أخطر مما تتصوره اسرائيل. فقد بلغ السيل الزبى. ويقول الشاعر العربي: "إذا لم يكن من الموت بدا فمن العار أن تموت جبانا".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي هو ممثل الجزائر. وأدعوه إلى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لعممرا (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): منذ خمسة أيام، ما فتئت تعصف بأراضي لبنان هجمة العنف العدواني الاسرائيلي، التي تتسبب في موت الكثيرين من المدنيين الأبرياء وفي خسائر مادية كبيرة.

وحكومة الجزائر قد أدانت بشدة أعمال العدوان الاسرائيلي الجديدة التي تعد انتهاكا لمبادئ القانون الدولي الأساسية وانتهاكا لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية. كما نرى أن اسرائيل بلجوئها إلى القوة بهذه الطريقة، قد ألحقت الضرر البالغ بالشروط اللازمة لإرساء سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، الأمر الذي يُعد تطلعا مشروعا لجميع الشعوب في المنطقة.

انقضى زهاء عشرين سنة منذ اتخاذ مجلس الأمن القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، الذي ينص على انسحاب اسرائيل غير المشروط من جنوب لبنان. وقد اتخذ المجلس

بذلك القرار خطوة تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة ومقتضيات العلاقات الدولية، التي ينبغي حمايتها من أعمال الأمر الواقع الانفرادية القائمة على علاقات القوة. ومنذ ذلك الوقت مثّل الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان بؤرة لاثارة العنف مما ساعد على توليد منطق جهنمي يحبط الاستقرار الاقليمي ويقوض الجهود الحميدة التي تبذلها الحكومة اللبنانية لفرض سلطة الدولة على كل ترابها. ومن ثم فإن تطبيق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، الذي لم يضع له مجلس الأمن أي شرط مسبق، بات اليوم ضرورة حتمية أكثر من أي وقت مضى. حيث ثبت بما لا يدع مجالا للشك عدم جدوى المساومات الإقليمية وحيث لا يمكن قبول زيادة عدد ضحايا الغزوات العسكرية دون تقويض احتمالات السلام في المنطقة بأسرها.

وحيث أن مجلس الأمن لم يعد يعنى بصورة منتظمة بتطورات الوضع في جنوب لبنان وحيث أن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لا يصاحبه جهد لتقييم الجهود المبذولة في تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، برزت ظاهرة مؤسفة - هي التعود على تجدد تفجر العنف وما يصاحب ذلك من محن للسكان المدنيين. ولكن ما يجري هذه الأيام في لبنان قد بلغ خطورة وحجما يفرضان تحركا ملحا وسريعا من جانب المجتمع الدولي لتجنب مأساة مزدوجة - إنسانية وسياسية. وإن خطورة الوضع تستصرخ المجلس، ولا سيما أعضاءه الدائمين، للتحرك بصورة عازمة وحازمة لكي لا تقوض احتمالات السلام والأمن التي تتطلع لها شعوب المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي هو ممثل أفغانستان. وأدعوه إلى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فرهادي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يقدر وفد أفغانستان تقديرا عاليا قراركم، سيدي الرئيس، وقرار السادة أعضاء المجلس بعقد هذه الجلسة.

لقد سمعنا صوت السفير مبارك ممثل لبنان وبيان سفير إسرائيل. واستمعنا أيضا إلى وفود أخرى تنتمي إلى بلدان تطلع في بعض الحالات اطلاعا تاما على كل حقائق الموقف في المنطقة ونحن نعلم أن الأمين العام للأمم المتحدة لا يزال يشعر بقلق شديد إزاء استمرار الأعمال العدائية على طول الحدود الاسرائيلية اللبنانية وفي داخل لبنان أيضا.

وثمة شخص كان موجودا هناك - هو قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان - لم يمكنه سوى الاعراب عن احتجاجه لرئيس وحدة الاتصال التابعة لقوات الدفاع الاسرائيلية معربا له عن خشيته من أن تؤدي هذه الاجراءات إلى تصاعد أعمال العنف.

إن إسرائيل تحدثنا عن أعمال الدفاع عن النفس. دعونا نقارن أعداد القتلى والجرحى على الجانبين من الحدود. هل هناك أي تناسب؟ هل تعتقد اسرائيل عندما تتصرف - على حد قولها - دفاعا عن النفس، أن من حقها الخروج على كل الحدود؟ إن الأعمال العسكرية الاسرائيلية في الأيام الخمسة الماضية كانت بالغة العنف. فهي لم تبد أي ضبط نفس واستهدفت المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال. هل تعتقد إسرائيل، أنها ستكسب السلام بهذه الوسيلة؟ وهل تعتقد إسرائيل، بمناقضتها روح عملية السلام، أن بوسعها أن تدعي أنها تعزز تلك العملية؟

هل سألت اسرائيل نفسها عما تكسب من دفع آلاف المدنيين الأبرياء الى الفرار من ديارهم، والتسبب بمعاناة الشعوب المجاورة لاسرائيل وتوليد الحقد فيها؟ هل بوسع ذلك البلد أن يحسن أمنه في المستقبل؟ إن وفد بلدي لدى سؤاله هذين السؤالين لا يسعى الى تعليم اسرائيل دروسا، لكن لنا حق أساسي في سؤال أنفسنا ذينك السؤالين. وإزاء مأساة الشعب اللبناني، ولدى النظر الى هذا التصعيد في أعمال العنف وأعمال الانتقام التي لا حدود لها، نتعجب كيف يمكن لهذا أن يشجع عملية السلام في المنطقة. وكيف يمكن لهذه الأعمال الحربية المناقضة للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يؤكد من جديد وبعبارات لا ريب فيها أهمية سيادة لبنان، أن تشجع على صون السلام وبخاصة تعايش الأمم على الأراضي المتاخمة في المستقبل؟ ما هي الآثار السياسية والإيديولوجية المترتبة على فرار المدنيين بصورة جماعية، الى درجة يعجز فيها لبنان نفسه وحتى المجتمع الدولي عن توفير المساعدة الكافية لهم؟ مرة أخرى تنتهك اسرائيل، بشن هذه الهجمات على المدنيين الأبرياء، المادة ٣٣ من اتفاقية

جنيف الرابعة التي هي أحد الموقعين عليها. هل يمكن لهذا التصعيد في العنف أن يفضي الى نهاية العنف؟ هل يمكن لفقدان هذه الأرواح البشرية نتيجة القوة الجوية المدمرة أن يقيم حسن الجوار في المستقبل بين البشر على الأرض؟ هل إطلاق صاروخ على سيارة الإسعاف يعمل لصالح السلام في المستقبل؟ هل يمكن للمرء أن يبني مستقبلا للسلام عن طريق تدمير قرى جيرانه؟

إن اسرائيل لم تلجأ الى مجلس الأمن قبل القيام بهذه الأنشطة العسكرية الواسعة النطاق. فعلى مدى الأيام الخمسة الماضية تشن هذه الهجمات العريضة من البر والجو والبحر. واسرائيل، خلافا لادعاءاتها، لم تستنفد الوسائل السلمية. لذلك نحن نطلب الى الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير فعالة وضرورية لإرساء وقف إطلاق النار حتى يتسنى التطبيق الكامل للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي ممثل المغرب. أدعوه إلى شغل مقعد الى طاولة المجلس والى الإدلاء ببيانه.

السيد السنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يجتمع مجلس الأمن للمرة الثانية اليوم للتصدي للمشاكل القائمة في منطقة الشرق الأوسط، وهي منطقة فكرنا أنها كانت تدخل عهدا جديدا من السلام والاستقرار. وهذا الاهتمام إشادة بالمجلس. ونحن نقوم هذا المساء، على نحو أكثر تحديدا، بالتصدي للأحداث المأساوية التي مر بها بلدنا الشقيق لبنان خلال هذه الأيام الماضية مما يشكك في الآمال التي كنا نشعر بها جميعا بقيام سلام في بلد عانى لفترة طويلة ولا يزال يعاني، فيما قدمه من دم وجسد.

ولقد أعلم رئيس وزراء لبنان، السيد حريري، هذا الصباح جلالة الملك بالأحداث المأساوية التي جرت، وأعربت المملكة المغربية عن تعازيها له، وأتقدم بتلك التعازي مجددا الى الوفد اللبناني. والحالة المأساوية التي حدثت في جنوب لبنان محل قلق كبير لبلدي لأنها أضعفت من الاحتمالات والآمال بتحقيق السلام في المنطقة، ويمكن للحالة أن تتدهور الى صراع تتعذر السيطرة عليه. فالضحايا الذين سقطوا من المدنيين الأبرياء، ولاسيما النساء والأطفال، يعطون هذا الصراع بعدا مأساويا فظيعا.

ويرغب بلدي في تحية الجهود الدولية التي تبذل من أجل وضع حد للعمليات العسكرية ضد سيادة لبنان وسلامته الاقليمية، ويحدونا الأمل في أن يلفت هذا التطور المؤسف الذي نحزن له الانتباه الى الحاجة أخيرا الى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وإزالة بؤرة التوتر نهائيا بعدما طال أمدها كثيرا. ويتعين على مجلس الأمن أن يضطلع بدور هنا، ويجب أن يبذل كل ما في وسعه الآن حتى لا تتكرر هذه الأحداث المأساوية، وحتى يتمكن لبنان من بلسمة جراحه وإعادة بناء ما تم تدميره من خلال تقديم مساعدات إنسانية عاجلة وكبيرة اليه.

إن المبادئ الواردة في القرار تبقي الأساس لتحقيق تسوية عادلة ودائمة للصراع بين لبنان واسرائيل، ولتحقيق استقرار إقليمي. ولقد حان الوقت لمنع حدوث مواجهة جديدة وللعودة الى ذلك القرار الذي تم نسيانه بعض الشيء. وحان الوقت الآن لاستئناف المفاوضات وانهائها بغية تحقيق الاحترام المتبادل والأمن في نهاية المطاف لجميع بلدان المنطقة، مما يعني كفالة أن تحترم جميع البلدان أمن جيرانها.

ويؤكد وفد بلدي من جديد أننا سنواصل دعم عملية السلام التي يجب أن تنجح. فاحترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية، وعودة الجولان الى سوريا وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، واحترام المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية، هي أمور مطلوبة لإرساء الطبيعة الشاملة لعملية السلام في الشرق الأوسط على أساس القانون الدولي، مما يفتح الطريق أمام الشرق الأوسط لترتكز فيه العلاقات أخيرا على أساس القانون، والعدالة، والتنمية والازدهار. والمغرب عاقد العزم على بذل قصارى جهده للإسهام في ترجمة هذا الحلم الى واقع في المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي ممثل جمهورية ايران الاسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد الى طاولة المجلس والى الإدلاء ببيانه.

السيد تاخت ـ رافانشي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تؤيد جمهورية إيران

الإسلامية تأييدا تاما عقد هذه الجلسة العاجلة لمجلس الأمن بناء على طلب حكومة لبنان للنظر في انتهاك إسرائيل الصارخ والمستمر لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية. ولقد شهدت الأيام الخمسة الماضية تصعيدا لم يسبق له مثيل لهذه الانتهاكات. ويحدونا الأمل، سيدي الرئيس، في أن تؤدي مداولات اليوم، في ظل قيادتكم القديرة، إلى نتائج إيجابية.

إن القصف الجوي والمدفعي المتعمد والمحموم الذي قامت به إسرائيل على مدى الأيام الخمسة الماضية ضد العديد من الأحياء المدنية في مدن وقرى لبنان، بما في ذلك الضواحي الجنوبية لبيروت، وحصارها البحري لميناء بيروت، يشكلان مثالا حيا على أعمال الإرهاب التي يزاولها صناع السياسة الإسرائيليون الذين يروق لهم ودون أي تردد أن يصموا الآخرين إما بأنهم إرهابيون أو مؤيدون للإرهاب.

إن أعمال الإرهاب التي قامت بها مؤخرا عصابة منظمة من القادة الصهاينة أدت إلى قتل وجرح عدة مئات من المدنيين الأبرياء، وفرضت تشريد مئات ألوف آخرين يزدادون عددا في كل ساعة، وتسببت في إلحاق خسائر مادية فادحة بلبنان. بل إن سيارة إسعاف لبنانية كانت تنقل نساء وأطفالا، ومحطة توليد الطاقة في بيروت لم تنجو من الهجمات والتدمير الإسرائيليين.

وأعمال إسرائيل غير القانونية في لبنان تمثل انتهاكا خطيرا آخر لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ولميثاق الأمم المتحدة. وهي تشكل مثالا بمعنى الكلمة على العدوان كما وصفه قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د ١٤) - العدوان والتعدي اللذين يفضحان بكل وضوح الطبيعة الوحشية والكريهة للنظام الصهيوني أمام كل الأعين المفتوحة والراغبة في الرؤية. ومن المؤسف أن أعين بعض الدول التي تدعم إسرائيل وتبقيها عمليا على قيد الحياة إما مغلقة أو غير راغبة في الرؤية.

وعناد إسرائيل في مواصلة قصفها للأبرياء في لبنان، متجاهلة السخط الدولي والمبادرات الدبلوماسية، يوضح بجلاء حقيقة أن القادة الصهاينة لديهم جدول أعمال مخطط سلفا للمنطقة، وأنهم لن يوقفوا عمليتهم العسكرية إلى أن يحققوا أهدافهم غير المشروعة. أما الهجمة الإعلامية التي تشنها إسرائيل للتستر على هذه الأعمال الإرهابية تحت ذريعة اتخاذ تدابير انتقامية، فلن تصمد أمام أي اختبار بدائي، بل إنها في الواقع تزيد الطين بلة. وضحايا الاحتلال والوحشية التي أبداها العسكريون الإسرائيليون في الآونة الأخيرة، سواء كانوا لبنانيين أو فلسطنيين، يبدو أنهم كبش الفداء للسياسات والتناحرات الصهيونية الداخلية.

ولا يزال جنوب لبنان خاضعا للاحتلال والعدوان الإسرائيليين في انتهاك صارخ لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي طلب من إسرائيل في جملة أمور:

> "إن توقف في الحال أعمالها العسكرية ضد سلامة لبنان الإقليمية، وتسحب على الفور قواتها من كامل الأراضي اللبنانية". (القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، الفقرة ٢)

فما الذي حدث لسلطة قرارات مجلس الأمن وهيبتها؟ ومن غير الدوائر الإسرائيلية الحاكمة مسؤول عن الامتهان المطلق لقرار مجلس الأمن ذاك طيلة هذه الأعوام الـ ١٨. فعلى مدى ١٨ عاما ظل النظام الصهيوني يرفض صراحة مطالبات المجتمع الدولي دون خوف من عقاب.

مثال آخر على التعنت الإسرائيلي هو التدابير الفظيعة التي فرضتها إسرائيل لأكثر من شهر على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. فالشعب الفلسطيني يجد نفسه خاضعا لحصار الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف، وإغلاق هذه الأراضي وإعادة احتلالها وتدمير منازلهم وزيادة توسيع المستوطنات غير القانونية، وفرض قيود شديدة على تحركات الأفراد والسلع، وخنق الشعب واقتصاده كشكل من أشكال العقاب الجماعي. وهذه التدابير التي تنفذها إسرائيل بقوة السلاح، والتي تجلب على الشعب الفلسطيني مصاعب وأحزانا يعجز عنها الوصف، وتشل حياته بشكل لم يسبق له مثيل، تمثل انتهاكا تاما لقواعد ومبادئ القانون الدولي، وبالتالي ينبغي إدانتها ووقفها على الفور.

وجمهورية إيران الإسلامية تدين الهجمات الخسيسة والوحشية التي شنت مؤخرا على المدنيين العزل في لبنان، وتدعو مجلس الأمن إلى إدانة الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها إسرائيل في لبنان في الآونة

الأخيرة، والتي نجمت عنها معاناة هائلة لبلد تنتهك قوات الاحتلال الإسرائيلية سيادته وسلامته الإقليمية منذ فترة طويلة.

وبات لزاما على مجلس الأمن أن يعتمد تدابير محددة للتصدي لتعنت إسرائيل في عدم امتثالها لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). فلقد أصبح انتهاك إسرائيل للقانون الدولي هائلا وواضحا إلى حد أن عدم وجود الرد الكافي والضروري من المجلس على هذه الممارسات لن يؤدي إلا إلى تشجيع المعتدي على التمادي في عدوانه. وعلى مجلس الأمن أن يحول دون الانغماس في هذا التقاعس، من أجل إنقاذ أرواح المدنيين اللبنانيين الأبرياء، ومن أجل مصداقيته ذاتها.

وقبل أن أختتم بياني أود أن أشير إلى بيان ممثل النظام الصهيوني الذي لجأ كالعادة إلى ذكر أكاذيب عن بلدي. وجمهورية إيران الإسلامية ترفض رفضا باتا هذه الأكاذيب المختلقة. ومن دواعي السخرية أن نظام الاحتلال لا يتوقع فحسب أن يكون هناك استسلام عام وخضوع من جميع الناس والمجموعات في الأراضي المحتلة، بل أنه يود أيضا أن يخرس أي صوت يعرب عن دعمه المعنوي للشعب اللبناني الذي يكافح لتحرير وطنه من الاحتلال الأجنبي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي ممثل تونس. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عبد الله (تونس): يجتمع مجلس الأمن للمرة الثانية في نفس اليوم لبحث الأوضاع المتدهورة التي آلت إليها الحالة في لبنان، بعد النظر في الأوضاع المتدهورة هي كذلك في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فهل هناك دليل أقوى على مدى الانشغال الذي عم المجموعة الدولية نتيجة لتصاعد العنف واتساع رقعة العمليات الحربية وتعاظم الخسائر البشرية؟

إن السلام كل لا يتجزأ في منطقة الشرق الأوسط. وهي حقيقة تشهد على صحتها التجارب المريرة التي حفت بالصراع العربي الإسرائيلي في الخمسين سنة الأخيرة. وها نحن نعيش مأساة أخرى في لبنان حيث تتسع دائرة العنف والتوتر، ويتعرض السكان الآمنون لسلسلة من الهجمات طالت العاصمة بيروت، مخلفة عديد القتلى والجرحى ومئات الآلاف من المهجرين، مما يهدد بالعودة إلى أيام كنا نظنها ولَّت إلى غير رجعة، في الوقت الذي بدأ فيه لبنان يضمِّد جراحه، ويستعيد بعضا من عافيته، ويعيد إعمار ما خربته الحرب.

يشهد لبنان عدوانا على سيادته وحرمة أراضيه، وشكلا آخر من أشكال العقاب الجماعي يعتمد على منطق القوة، ويضرب عرض الحائط بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وخاصة منها القرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

إن هذا الوضع الجديد ليمثِّل عقبة أخرى على طريق السلام ونتيجة طبيعية للأجواء المتوترة التي خلفتها الأوضاع في فلسطين وفي المنطقة بصفة عامة ليبلغ مدى بعيدا غير مأمون العواقب.

أين نحن من تلك الوقفة الحازمة التي وقفها زعماء العالم في شرم الشيخ لمحاصرة الإرهاب وصيانة العملية السلمية من التآكل والاندثار.

لقد أدانت هذه القمة كافة الأعمال الإرهابية في مختلف أشكالها ودوافعها، داعية المجموعة الدولية بأسرها إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقفها واجتثاث جذورها. وقد نادينا بضرورة المحافظة على الأجواء الملائمة لتقدم المسيرة السلمية وعدم تعريضها للتراجع والانتكاس.

لقد دأبت منطقة الشرق الأوسط منذ سنة ١٩٤٨ على حلقة مفرغة من العنف والعنف المضاد إلى أن توفق العالم إلى ترتيب مؤتمر مدريد حيث أجمعت كافة الأطراف على اعتماد مبدأ الأرض مقابل السلام طبقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن القرار رقم ٤٢٥ يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من جنوب لبنان، ولكن هذا القرار لم يجد طريقه إلى التنفيذ إلى حد الآن بالرغم من تصريحات المسؤولين في إسرائيل وآخرها تصريح مندوب إسرائيل الدائم هذا المساء عن عدم وجود رغبة لديهم في مواصلة احتلال جنوب لبنان.

إن تونس تشعر بالقلق الشديد إزاء تردي الأوضاع في لبنان وتأجيل مختلف حلقات مسيرة السلام. وهي تدعو كافة الأطراف المعنية إلى ضبط النفس وتغليب قيم ومبادئ السلام، وقاية للمسيرة السلمية من التعثر والفشل.

وإنه يتوجب على إسرائيل وقف عدوانها المسلح على لبنان بدون أي تأخير والإسراع بالمفاوضات الخاصة بالانسحاب عوضا عن المضي في عمليات حربية أظهرت التجربة القاسية عقمها وقصورها عن تحقيق الأهداف المنتظرة منها، فضلا عن عدم تناسبها مع الأسباب التي أدت إليها مما ينتج عنه المزيد من الحقد والضغينة ورغبة جامحة في رد الفعل والانتقام.

إن تزامن نظر مجلس الأمن في تطورات الموقف في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي لبنان ليقيم الدليل مرة أخرى على أن قضية الشرق الأوسط قضية واحدة بفروعها المختلفة، وليس من سبيل لحلها إلا بالتحلي بالجرأة اللازمة والتعجيل بالمفاوضات الخاصة بالتسوية النهائية في فلسطين والانسحاب الكامل من الجنوب اللبناني ومن الجولان السوري حتى تعرف المنطقة أخيرا طريقها إلى سلم عادل ودائم وشامل وتنعم كافة شعوبها بالاستقرار والازدهار في إطار المساواة والاحترام المتبادل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي ممثل ماليزيا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ثاناراجاسنغام (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لكم، السيد الرئيس، لعقد هذه الجلسة بشأن الحالة في لبنان.

ونلاحظ أن الممثل الدائم للبنان، كما ورد في الوثيقة A/1996/280، قد طلب إلى المجلس أن يعقد جلسة عاجلة عصر يوم الأحد، ١٤ نيسان/أبريل، نظرا للتطورات الخطيرة في بلده.

وإذ تكلم الممثل الماليزي أثناء المناقشة المعقودة بشأن فلسطين في وقت سابق من هذا اليوم، فقد أشار إلى تردي الحالة في الشرق الأوسط. وأعلن بأن "الأثر المضاعف للإجراءات الإسرائيلية، في فلسطين ولبنان، في وقت يتسم بعدم الاستقرار السياسي في إسرائيل نفسها، قد عزز موقف المستغلين في إسرائيل الذين يريدون أن يحرفوا عملية السلام عن طريقها، وكذلك موقف المتطرفين خارج إسرائيل الذين يريدون تقويض أسس السلام الهشة في الشرق الأوسط".

وإن سلسلة الهجمات الإسرائيلية التي جرت مؤخرا، والتي بدأت يوم الخميس الماضي، قد استمر تصعيدها، مما يهدد عملية السلام. فالقصف الإسرائيلي واسع النطاق للعديد من البلدات والقرى في لبنان، بما فيها العاصمة بيروت، قد أسفر عن وفاة وجرح عدد من المدنيين يثير الفزع، وأدى إلى تشريد آلاف النازحين ووقوع دمار هائل في الممتلكات. ولا يمكن إلا التنديد بأعمال العدوان هذه. ولذا يتعين على مجلس الأمن أن يدعو كخطوة أولى، إلى وقف فوري وغير مشروط لأعمال العدوان هذه ضد لبنان.

وإن هذه الهجمات قد دفعت بمئات الآلاف من الأبرياء إلى مغادرة ديارهم للبحث عن ملجأ. ومن ناحية أخرى، فإن مشكلة اللاجئين قد بدأت تشكل تحديات خطيرة بالنسبة للحكومة اللبنانية، التي خطت في السنوات الأخيرة خطوات هامة في مجال إعادة بناء اقتصاد البلد واستقراره. ولا يمكن غض النظر عن المحاولة المتعمدة لتشريد الأبرياء وإنزال المعاناة بهم عن عمد. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بدوره في معالجة محنة اللاجئين ومشكلتهم أيضا.

وإن الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان لا ينتهك فقط سيادة لبنان ولكنه أصبح غير قابل للدفاع عنه عسكريا. وإن الطريق الوحيد لحماية أمن إسرائيل إنما يكون من خلال اتفاق سياسي مع الجيران، وينبغي أن تكون السلامة الإقليمية للبنان جزءا من هذا الاتفاق. وإن الاحتلال العسكري لجنوب لبنان بالقوة لا يمكن أن يضمن السلام والأمن الدائمين. وفي نهاية المطاف، كما أدرك زعماء، مثل الزعيم الإسرائيلي الراحل رابين والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، فإن السلام الحقيقي هو الوحيد القادر على النهوض بالأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة وتطويرها في النهاية.

وإن ماليزيا تؤيد تأييدا تاما الطلبات الخمسة التالية التي قدمها في وقت سابق ممثل لبنان الدائم إلى هذا المجلس.

أولا، يجب على إسرائيل أن توقف فورا عدوانها ضد لبنان وأن تسحب جميع قواتها.

ثانيا، يجب إدانة العدوان الإسرائيلي ضد لبنان.

ثالثا، يجب على إسرائيل أن تمتثل فورا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وأن تنفذه بالكامل.

رابعا، يجب توفير المساعدة للبنان وشعبه من أجل التغلب على المعاناة والإصابات التي أدى إليها العدوان الإسرائيلي.

خامسا، ينبغي أن يبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره.

وختاما، أود أن أؤكد على ضرورة التوصل إلى حل شامل ودائم وسلمي للحالة في الشرق الأوسط، حل عادل ومنصف يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي ممثل الأردن. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد البطاينة (الأردن): سيدي الرئيس، إننا نقدر لكم ولأعضاء المجلس الكرام مسارعتكم بعقد هذه الجلسة وهي الثانية في هذا اليوم لقضايا تتعلق بالشرق الأوسط، وذلك في ضوء تفاقم الأوضاع وتدهورها المفاجئ في لبنان الشقيق نتيجة لتعرضه الى سلسلة من الاعتداءات المتواصلة والموسعة والمكثفة وأعمال العنف والقصف الجوي والبري الاسرائيلي والحصار لسواحله وما سببه ذلك من خسائر كبيرة في أرواح المدنيين الأبرياء وخراب وتدمير لممتلكاتهم وفي هجرة مئات الألوف منهم من مدنهم وقراهم نحو التشرد والتشتت. وكما علمنا من سعادة سفير لبنان أن عدد المهجرين قد بلغ الآن ما يقرب من ٠٠٠ ٨٠٠ وما يمثله ذلك من انتهاك لسيادة لبنان وكرامته الوطنية، وفي خلق مأساة إنسانية لا حدود لها ولا يمكن السكوت عنها.

إننا نشهد ومع كل الأسف هذا التصعيد العسكري وهذا الهجوم المستمر في الوقت الذي بدأ فيه لبنان، الذي تعرض لشتى أنواع العنف على مدى العقدين الأخيرين، بدأ يعيش نوعا من الهدوء، وباشر ببناء ما هدمته الحرب وخربه العنف. كما باشر ببناء مؤسساته ومرافقه الحيوية بعد أن بدأت بشائر الاستقرار والأمن تعود الى ربوعه وأراضيه.

إن الأردن يشعر ببالغ القلق من هذا التصعيد الذي يأتي في هذا الوقت الذي تتطلع فيه شعوب المنطقة ودولها الى بدء مرحلة جديدة من التعايش والأمن والسلام والتعاون والتفاهم وانتهاء مرحلة معالجة الأمور بالقوة والعنف. إن اللجوء الى العنف يتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ومع أبسط قواعد التعامل السياسي الدولي المتحضر. كما أنه يتعارض مع أسس عملية السلام التي أرساها مؤتمر مدريد. ومن هنا، فإننا نعارض وندين كل أساليب استخدام القوة العسكرية والعنف لمعالجة أي خلاف سياسي، وخاصة عندما توجه تلك القوة ضد المدنيين الأبرياء وضد المرافق المدنية. وواضح لديكم ما يخلفه ذلك من دمار اقتصادي ومآس اجتماعية متلاحقة ومستمرة ومتصاعدة ومتفاقمة، وما سيكون لذلك من تأثير سلبي سيء على العملية السلمية وعلى أمن واستقرار المنطقة برمتها.

لابد وأن مجلسكم الموقر عندما تداعى للاجتماع وبالسرعة التي نشهدها إنما فعل ذلك، إدراكا منه لخطورة تفاقم الموقف. ولا نعتقد أن الأمر يجب أن يتوقف عند الاستماع لعبارات التنديد والإدانة. فالأمر أبلغ خطورة من ذلك ويتطلب معالجة الوضع المأساوي الذي خلفه وتخلفه الأعمال العسكرية الاسرائيلية والمستمرة حتى الآن ضد لبنان.

ولابد لمجلسكم الموقر، وبما أتاح له الميثاق من الوسائل والإمكانيات، أن يعمل على معالجة الأزمة ووقف العمليات العسكرية وتدهور الموقف ويوقف الخسائر في أرواح الأبرياء والدمار والخراب حيثما وقع، أو حيثما ستقع تلك الخسائر. كما يتوجب على

هذا المجلس أن يضع الضمانات الكفيلة بمنع الفعل ورد الفعل وحسم الموقف بصورة نهائية.

وإن وفد بلادي يضم صوته وبكل قوة الى كل نداء سمعناه خلال هذه المناقشة يدعو لذلك.

إننا نعتقد أن هذا هو الطريق الأمثل والطريق الصحيح وأنه لابد من العودة كما ذكرت الى مائدة المفاوضات ومواصلة محادثات السلام استنادا الى مقررات مدريد والى قرارات هذا المجلس، وخاصة القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يدعو الى الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جنوب لبنان كما يوفر مناخ الأمن اللازم في منطقة الحدود اللبنانية الاسرائيلية للجانبين. إن إنهاء الاحتلال هو الضمان الأكيد لوقف العنف وإن التقدم نحو السلام والتفاوض من أجل السلام هو الضمان الكفيل بمنع استمراره وتضييق إطاره أما الرد على العنف بالعنف المضاد والعنف الأشد واستخدام القوة الغاشمة وتوسيع دائرة المآسي فلن يولد إلا اليأس والمرارة ويلبد الأجواء ويرد المنطقة بأسرها الى أجواء الصراع التي لا تحمد عواقبها والتي ظننا أننا خرجنا منها الى الأبد.

إننا في الأردن، ونحن نشاطر لبنان الشقيق شعبا وحكومة ما يعاني منه نتيجة هذه المحنة القاسية وما عانى منه عبر السنين، لنؤكد وقوفنا بجانب لبنان ونتوجه اليكم في هذا المجلس الموقر لبذل كل الجهد للعمل على حسم الموقف وإعانة لبنان على مواجهة مسؤولياته في معالجة آثار المحن المتتالية وفي بناء بلده ومؤسساته بكل الوسائل المتاحة، وفي دعمه على حماية استقلاله وسيادة ووحدة وكرامة أراضيه.

إن التقدم نحو السلام في منطقتنا، السلام الذي نعمل جميعا على تحقيقه وإنجاحه، والذي نعتبره ضمانا وبداية للاستقرار والنمو، إن هذا السلام لن يتحقق إلا بالحوار وبالتشخيص الصحيح الجرئ لكل مظاهر العنف والتوتر والمعالجة الأمينة البعيدة عن الانفعال والانتقام والمعاقبة الجماعية واستخدام القوة الهوجاء. لقد علمنا التاريخ عقم هذه الأساليب كما علمنا أنها تعمق الجراح وتوسع الهوة بين سكان المنطقة كما أنها تؤدي الى عكس ما تتوخاه.

السيد طانش (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أعلنا في وقت سابق اليوم أن الإرهاب يهدد تهديدا خطيرا الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. فالارهابيون يحاولون أن يضعفوا الآمال بالسلام واحتمالات الازدهار. وإن الاستمرار في العمل بحزم من أجل السلام يتطلب تفهما مشتركا وتعاونا بين بلدان المنطقة. أما مكافحة الإرهاب فتتطلب عملا مشتركا.

وقد كان موقف حكومت دائما هو أن محاربة الارهاب مهمته غاية الأهمية لنجاح عملية السلام. ولكننا نعتقد أيضا أن محاربة الإرهاب لا يجوز أن تتسبب بالأذى للمدنيين الأبرياء، الذين هم الهدف الحقيقي لأعمال الإرهاب وهم ضحايا هذه الأعمال. وإذا ما أريد للسلام أن ينتصر وجب أن يستمر الدعم من شعوب المنطقة. وإننا لنشعر بالقلق لأن التطورات الأخيرة قد تؤدي الى فقدان هذا الدعم، مما سيؤدي، بدوره، الى ضياع الزخم الذي كسبناه في السعي الى تحقيق السلام.

وبعد الهجمات التي شنتها القوات المسلحة الاسرائيلية ضد مواقع المنظمة الارهابية، حزب الله، في لبنان، استدعت وزارة الخارجية سفير اسرائيل لدى تركيا وأبلغته بموقفنا فيما يتعلق بمكافحة الارهاب وشواغلنا بشأن أمن المدنيين الأبرياء وطلبت منه نقل هذا الموقف الى حكومة اسرائيل.

وتركيا، بوصفها بلدا مجاورا، ستواصل متابعة التطورات عن كثب وتدعو الى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي هو ممثل كولومبيا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غارسيا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن مناقشتنا الحالة في الشرق الأوسط للمرة الثانية في يوم واحد دلالة واضحة على الصعوبات التي تعانيها عملية السلام في تلك المنطقة.

وما فتئنا نشهد بشعور من القلق تدهور الحالة في لبنان بسبب هجمات القوات الاسرائيلية.

وما فتئ بلدي، منذ بعض الوقت الآن، تمشيا مع الموقف الذي تنتهجه حركة بلدان عدم الانحياز، يعرب عن الرأي بأن المطلب الأساسي لتحقيق السلام والأمن في المنطقة يتمثل في الاحترام الدقيق للسلامة الاقليمية للبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا. وقد أدلى رؤساء الدول والحكومات ببيانات بهذا المعنى في مؤتمر قمة عدم الانحياز في كارتخينا، وأعربوا عن ادانتهم للاحتلال الاسرائيلي للجزء الجنوبي من الأراضي اللبنانية ووادي البقاع كما عبروا عن تأييدهم للجهود الرامية، في جملة أمور، إلى تحرير تلك الأراضي.

واستمعنا باهتمام كبير لبيان الممثل الدائم للبنان. إن الاعتداءات على لبنان لا تمثل فحسب انتهاكا لمعايير القانون الدولي، بما أنها تؤدي إلى خسائر لا تعوض في الأرواح البشرية وخسائر مادية وهجرة جماعية للمدنيين الأبرياء بل أنها، عموما، أيضا تهدد بشكل خطير تقدم عملية السلام في الشرق الأوسط.

لذلك فإن وفدي يقول مرة أخرى إن التنفيذ السريع غير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) هو وحده الذي سيخلق مناخا مؤاتيا للسلام والأمن الدولي في المنطقة. وندعو إلى وقف الهجمات وتهيئة مناخ مؤات لايجاد تسوية سلمية تفاوضية للأزمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي هو ممثل باكستان. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نجتمع مرة أخرى، للمرة الثانية في يوم واحد، للنظر في حالة أخرى بالغة الخطورة في الشرق الأوسط. ووفدي على غرار سائر الوفود، يشعر بالقلق البالغ إزاء التصعيد الأخير في الأعمال العدائية على طول الحدود الاسرائيلية اللبنانية وداخل لبنان مما أدى إلى قتل وجرح مدنيين أبرياء. ونرى أن هذا التمديد في الصراع يستأهل الشجب وندعو الى وقف كل هذه الأعمال. فتصعيد الأعمال العدائية أمر ليس له ما يبرره ولا يتفق مع هدف تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. وكما أفاد بالتفصيل الممثل الدائم للبنان، فإن هذه الأعمال العدوانية التي ترتكبها السلطات الاسرائيلية ليس من شأنها إلاّ مفاقمة التوترات والتسبب في قتل المزيد من المدنيين الأبرياء. وتشجب باكستان مثل هذه الأهداف وتدين استهداف وقتل السكان المدنيين.

وقد أكدت باكستان على الدوام أنه من الضروري، من أجل تحقيق السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط، إحراز تقدم ناجع في حل الصراعين الاسرائيلي - السوري والاسرائيلي اللبناني، في وقت واحد. ونحن نشاطر الرأي القائل بأنه ما لم تعالج هذه المسائل الأساسية بشكل يفي بالغرض فسيظل تحقيق السلام مستعصيا على المنطقة. وما فتئت باكستان، طوال الصراع في الشرق الأوسط، تؤيد وجهة النظر القائلة بأن قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) لا تزال توفر إطارا ناجعا وعادلا لحل مشكلتي الشرق الأوسط وفلسطين. ونعتقد اعتقادا جازما أن اسرائيل، خلال الفترة الانتقالية، باعتبارها الدولة القائمة بالاحتلال، تظل ملتزمة، بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، بالاحترام الكامل لتلك الاتفاقية وتنفيذ أحكامها وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، في الأراضي العربية المحتلة. والقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، على وجه الخصوص، دعا إلى انسحاب القوات الاسرائيلية غير المشروط من لبنان غير أنه لا يزال غير منفذ بعد مضي ما يقرب من ٢٠ عاما.

وتشعر حكومة باكستان وشعبها بالقلق العميق إزاء التصعيد الأخير في الأعمال العدائية في لبنان، الأمر الذي يقوض تقويضا خطيرا عملية السلام. ونفهم أن هذه الأعمال العسكرية مستمرة، حتى في الوقت الذي نتكلم فيه هنا. لذلك فإننا نحث مجلس الأمن على وضع هذه المسألة قيد نظره حتى يتم التوصل إلى حل مرض للأزمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون.

ولا أود أن أختتم هذه المناقشة دون أن أستخلص استنتاجا مختصرا منها هذا المساء.

إن الاستنتاج الذي أعتقد أن بوسعي التوصل إليه بوصفي رئيسا للمجلس بعد هذه المناقشة العامة هو أن جميع من تكلموا يريدون وقف القتال والعنف وإراقة الدماء بصورة نهائية، ويرون أنه ينبغي الوفاء بالاحتياجات الانسانية للسكان المدنيين، وأنه ينبغي الاستمرار في تأييد عملية السلام.

وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٥٠.